

الجلسة الصباحية التي ستنتقل على الساعة العاشرة صباحا للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية.
أما الجلسة الثانية المقررة على الساعة الرابعة والنصف غادي تبدأ على الساعة الثالثة.

والآن غادي نعطي الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم التقرير اللي غادي نعتبروه كأرضية للمناقشة.
السيد المقرر تفضل.

المستشار السيد عبد الصمد مري، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أظفار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة انتهائها من دراسة وتعديل مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020، والموافقة عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت في دراسة الجزء الأول من مشروع قانون المالية المذكور ابتداء من يوم 15 نونبر 2019، وعقدت بشأنه 5 اجتماعات مطولة وفق التواريخ التالية: 15 و 23 و 25 و 27 نونبر، و 2 دجنبر 2019، حيث استغرقت الدراسة والنقاش في مجموعها ما يناهز 35 ساعة.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وجميع مدراء وأطر الوزارة على ما تقدموا به من معطيات اقتصادية واجتماعية متنوعة، معززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات، مما ساهم وبشكل أساسي في تحسين ظروف مناقشة مشروع قانون وقراءة مضامينه والوقوف على محتوياته.

ولا يفوتني بهذه المناسبة تقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد رحال المكاوي رئيس اللجنة على حسن تسييره وتدييره لأشغالها، ولل سيدات والسادة المستشارين الذين أسهموا في مناقشة هذا المشروع بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني وإلى جانبهم أشكر كذلك جميع الطاقم الإداري للجنة على الجهود التي بذلوها وبيدلوها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

محضر الجلسة رقم 253

التاريخ: الخميس 08 ربيع الثاني 1441هـ (5 دجنبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وخمس وأربعين دقيقة، إبتداء من الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020:

- 1- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛
- 2- الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعة.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحضور الكريم،

طبقا لأحكام الدستور، والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين وكذلك بناء على مداولة مكتب المجلس واجتماعات ندوة الرؤساء، نخصص هذه الجلسة للمناقشة العامة لمشروع قانون المالية 2020.

وقبل الشروع في مباشرة جدول أعمال هذه الجلسة، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الحليل للسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعة، ولل سادة رؤساء اللجان الدائمة، ولجميع السيدات والسادة أعضاء المجلس، وكذا للسيدات والسادة الوزراء الذين ساهموا في إغناء الحوار سواء في لجنة المالية أو في اللجان الدائمة.

وأود أن أخبر المجلس الموقر بأنه نظرا لظروف طارئة خاصة بالسيد الوزير وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة سيقع تغيير طفيف في البرنامج الذي كان مقررا، فالنغيير هو كالاتي:

سنواصل أشغال هذه الجلسة إلى الساعة الواحدة والنصف بدل الواحدة، وفي المساء سنبتدئ على الساعة الثالثة زوالا بدل الساعة الثالثة والنصف، طبعا لاستكمال المناقشة العامة، وكذلك للاستماع إلى رد السيد وزير المالية.

وعليه، فإنتي ألتمس منكم أن تكون مداخلاتكم مركزة آخذا بعين الاعتبار الوقت المحدد لكل فريق ومجموعة.

أما برنامج يوم الغد الجمعة غادي يكون عندنا جليستين:

الاجتماعي، ومواصلة دعم المواد الأساسية في إطار صندوق المقاصة؛

- تخصيص 9,6 مليار درهم لتفعيل الجهوية المتقدمة؛
- مواصلة دينامية الاستثمار العمومي؛
- إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولات من خلال الشروع في تنزيل توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات وإخراج القانون الإطار ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة عبر إحداث صندوق يرصد له مبلغ 6 ملايين درهم على مدى 3 سنوات يوجه للعمليات المرتبطة بتحويل المشاريع، خاصة تلك المرتبطة بالتصدير في اتجاه إفريقيا والساحل لتحقيق إدماج وتكامل اقتصادي أفضل للمشاريع المذرة للدخل للقطاع غير المهيكل وكذا المقاولات الناشئة المبتكرة والمقاولين الذاتيين؛
- ملائمة المنظومة التشريعية الوطنية للمعايير الدولية من خلال التوجه نحو توحيد الأسعار المحفضة للضريبة على الشركات المطبقة على بعض القطاعات في أفق تطبيق سعر موحد ب 20%؛
- تقوية علاقة الثقة مع المزمين من خلال مجموعة من الإجراءات التي تمه أساسا تمكين الأشخاص الذاتيين الذين أدخلوا بالتزاماتهم الجبائية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب بصفة استثنائية.

وبالإضافة إلى ذلك سطرته الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على التوازنات المالية من خلال:

- ✓ ترشيد النفقات المرتبطة بالسير العادي للإدارة من خلال تقليص هذه النفقات بميزانية تقدر بمليار درهم؛
- ✓ اللجوء إلى آليات التمويل المبتكرة في إطار الشراكة المؤسساتية مع القطاع الخاص، فضلا عن التديير النشط لأموال الدولة والمؤسسات العمومية، ما سيمكن من تعبئة 12 مليار درهم؛
- ✓ مواصلة عمليات الخصخصة التي ستمكن من تحصيل 3 مليار درهم.

وبعد، تذكير السيد الوزير بمجموعة من مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية التي ستدخل حيز التنفيذ سنة 2020، استحضرت عدد المناصب المالية المحدثة برسم نفس المشروع والمحددة في 43876 منصب. وعلاوة على ذلك، فقد استعرض السيد الوزير أهم التعديلات الموافق عليها بمجلس النواب ونذكر منها على وجه الخصوص:

- ✓ اعتماد صيغة مشتركة للمادة التاسعة من مشروع قانون المالية، من خلال تحديد أجل 90 يوما لأداء المبالغ موضوع حكم قضائي نهائي قابل للتنفيذ في حدود الإعتمادات المتوفرة بالميزانية خلال السنة المالية المعنية، مع توفير المبلغ المتبقي في ميزانيات السنوات اللاحقة وذلك في أجل أقصاه أربع (4) سنوات؛
- ✓ إضافة مادة جديدة "المادة 8 مكرر" تنص على منع الآمرين بالصرف أو من يقوم مقامهم من الالتزام بأي نفقة أو إصدار الأمر بتنفيذها في إطار الإعتمادات المفتوحة بالميزانية العامة، لإنجاز مشاريع استثمارية عن

إن الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2020 المعروض على أظنارنا يستمد مرجعيته من التوجهات الملكية السامية الواردة في خطابات جلالة الملك التي ألقاها بمناسبة الذكرى 20 لعيد العرش والذكرى 66 لثورة الملك والشعب وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة، وكذا البرنامج الحكومي المقدم أمام أنظار البرلمان، فضلا عن مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

وبعد تقديم مشروع قانون المالية أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 21 أكتوبر، والموافقة عليه من طرف مجلس النواب، تمت إحالته على مجلس المستشارين بتاريخ 14 نونبر 2019.

هذا، وفي اجتماع اللجنة الأول المنعقد يوم الجمعة 15 نونبر، قدم السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة عرضا أبرز من خلاله السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020، بما في ذلك السياق الدولي الذي تميز باستمرار اضطراب أسعار البترول والغاز دون إغفال تصاعد حدة التوترات التجارية خاصة بين الولايات المتحدة والصين وكذا التوترات الجيوسياسية المتصاعدة وتأثيراتها على أسعار الطاقة بالموازاة مع استمرار عدم اليقين المرتبط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الظرفية الوطنية التي تميزت بتباطؤ في معدل النمو الاقتصادي نتيجة تراجع النشاط الفلاحي واستمرار ارتفاع الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي، فضلا عن نمو اقتصادي مدعوم بشكل رئيسي بالطلب الداخلي، نتيجة توطيد استهلاك الأسر والاستثمار.

أما فيما يتعلق بأولويات مشروع هذا القانون فإنها تستند إلى ثلاث مرتكزات أساسية:

- مواصلة دعم السياسات الاجتماعية؛
 - تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإرساء آليات الحماية الاجتماعية؛
 - إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولات.
- أما فيما يخص أهم التدابير التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2020، فنذكر منها على وجه الخصوص:
- تفعيل القانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، من خلال إحداث أزيد من 16 ألف منصب مالي منها 15.000 منصب لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وتخصيص ما مجموعه 72,4 مليار درهم كميزانية؛
 - مواصلة تفعيل مخطط "الصحة 2025"، من خلال إحداث 4.000 منصب مالي وتخصيص ما مجموعه 18,6 مليار درهم كميزانية؛
 - تخصيص ما يناهز 18 مليار درهم لتقليص الفوارق؛
 - تخصيص حوالي 26 مليار درهم لدعم القدرة الشرائية للفئات الهشة والطبقة المتوسطة، من خلال تنزيل التزامات اتفاق الحوار

لتقييم مدى تنافسيته.

وفي هذا الصدد تم التنويه بالتصنيف البنك الدولي في تقريره السنوي حول مؤشر الأعمال (Doing Business) المغرب في المرتبة 53 من ضمن 190 دولة شملها التقرير.

إلى جانب ذلك، حظي الوضع السياسي والحقوقى الذي تعيشه بلادنا بجيز هام أثناء المناقشة، حيث طرح مجموعة من المتدخلين إشكالية التراجع السياسي للحكومة لفائدة التكنوقراط بعد التعديل الحكومي الأخير معتبرين أن هذا التعديل بدل أن يزرع الأمل في نفوس المواطنين، زرع المزيد من الشك وعدم الثقة في المستقبل، مطالبين بضرورة تحيين البرنامج الحكومي قبل عرضه على البرلمان ليكون منسجما مع التوصيات الملكية السامية، فيما اعتبرت تدخلات أخرى أن هذا التعديل جاء تلبية للتوجيهات الملكية السامية من خلال تقليص عدد أعضائها ودمج مجموعة من القطاعات الحكومية لخلق التنسيق والانسجام ودعمها بكفاءات شبابية.

كما تمت الإشادة بالملكسبات التي تم تحقيقها على مستوى تعزيز المنظومة الحقوقية ببلادنا من خلال القطع مع العديد من الممارسات والانتهاكات الجسدية، واعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي تهدف إلى مأسسة حقوق الإنسان وتعزيز دينامية الوعي الحقوقى وتدعيم المبادرات المساهمة في انبثاق ديمقراطية تشاركية، إلا أن ذلك لم يمنع من لفت الانتباه إلى بروز مظاهر انعدام الثقة لدى المواطن في المؤسسات وفي العمل السياسي وظهور عدد من الاختلالات عند التعامل مع بعض المظاهرات والاحتجاجات ذات الطابع السلمى، وكذا استهداف الصحافة، وفي هذا الإطار، تمت الدعوة إلى ضرورة تعميق التوجه الديمقراطي لبلادنا من خلال تقوية أداء المؤسسات، وإجراء مراجعة شاملة وعميقة للوائح الانتخابية وتعزيز المشاركة السياسية للشباب وإعادة الثقة في العمل السياسي لإنجاح النموذج التنموي المنشود.

هذا، وقد تم التساؤل عن مدى التقاطع بين مشروع قانون المالية لسنة 2020 والتوجهات المتضمنة في البرنامج الحكومي الذي صادق عليه البرلمان، وعن مدى تضمينه ولو للإرهاصات الأولى بخصوص بلورة النموذج التنموي.

وعن الفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية، باعتباره قانونا توقعا يتوقف نجاحه على تطبيقها وتحقيق نجاحها، اختلفت الرؤية بين مختلف المكونات السياسية، بين اتجاه يعتبرها فرضيات مقبولة، وواقعية ومعتولة تأخذ بعين الاعتبار السياقات الدولية والوطنية لتحقيق نسبة النمو المحددة في 3,7%، إذ عملت الحكومة على مواصلة مجهود التحكم في المديونية وتغطية الاحتياطات الخارجة من العملة الصعبة لأزيد من 6 أشهر. في حين اعتبر اتجاه آخر، أن هذه الفرضيات يطبعها التفاؤل المفرط واعتماد أرقام غير دقيقة، وأن نسبة النمو المتوقعة جد ضعيفة لا تضمن التنمية المنشودة والقادرة على الاستجابة لحاجيات المواطنين وكسب رهان

العقارات أو الحقوق العينية بالاعتداء المادي ودون استيفاء المسطرة القانونية لنزع الملكية؛

✓ إضافة مادة جديدة" المادة 7 مكررة" تنص على إحداث مساهمة إبرائية برسم الغرامات الضريبية المتعلقة بعوارض الأداء بالشيكات؛

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للبيع والخدمات التي ينجزها الأشخاص الذاتيون من الصناع ومقدمي الخدمات؛

✓ تخصيص 50% من حصيلة المساهمة الإبرائية المتعلقة بالتسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج، لصندوق التماسك الاجتماعي؛

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت المناقشة العامة لمضامين مشروع القانون المالي وكذا المرجعيات والفرضيات التي بني على أساسها، موضوع نقاشات مستفيضة من طرف السيدات والسادة المستشارين الذين أبدوا عدة ملاحظات واستفسارات واقتراحات حول المقترحات التي جاء بها.

استعرض المتدخلون مختلف السياقات التي تم خلالها إعداد مشروع القانون المالي من سياق وطني يميز بتحقيق الدبلوماسية الوطنية بتوجيهات من جلالة الملك محمد السادس نصره الله، انجازات جد هامة على المستوى القاري والدولي، وذلك في إطار الالتزام بالمرجعيات التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي في قراره الأخير رقم 2494 الذي يكرس أولوية مبادرة الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب لإنهاء هذا الصراع الذي طال أمده، وهو الأمر الذي يستدعي تعبئة كل الجهود لنصرة قضيتنا الوطنية المصيرية وتحصين مناعة جبهتنا الداخلية.

وبهذه المناسبة، تم توجيه تحية تقدير واعتزاز لقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكافة الأجهزة الأمنية التي أبانت عن قدرات استباقية عالية في مواجهة الظاهرة الإرهابية وحماية أمن واستقرار بلدنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

كما أن مشروع قانون المالية لسنة 2020 يستند إلى التوجيهات الملكية الواردة في خطابات عيد العرش المجيد وذكرى ثورة الملك والشعب وافتتاح السنة التشريعية والتي حدد فيه جلالته مقومات ومعالم المرحلة الجديدة التي يجب أن تنخرط فيها بلادنا، وهي مرحلة حافلة بالتحديات والرهانات الاقتصادية والاجتماعية التي تساءل الحكومة والبرلمان والقطاع الخاص وكل القوى الحية ببلادنا من أجل المساهمة في بلورة نموذج تنموي جديد.

فضلا عن ذلك، فقد استحضرت السادة المستشارون السياق الدولي المتمثل في التباطؤ وعدم الاستقرار الحاصل على المستوى العالمي وفي منطقة اليورو التي لن يتجاوز معدل النمو فيها 1,2% برسم سنة 2019، وكذا متابعة المؤسسات المالية الدولية لتطور منظومة الاقتصاد المغربي

والمتمضمّن في المادة 9 والذي تمّ تعديله في مجلس النواب والمتعلق بالحجز على ممتلكات الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها، فقد استأثر النقاش في هذه المادة باهتمام السادة المستشارين أثناء المناقشة، حيث اعتبر أن مقتضيات هذه المادة تطرح مجموعة من الإشكالات المرتبطة بمدى دستوريّتها وحفاظها على مبدأ الفصل بين السلط، ومدى تحقيقها للتوازن بين المحافظة على استمرارية المرافق العمومية وحماية حقوق المتعاملين مع الإدارة من أفراد ومقاولات، وهي الملاحظات التي ترجمت في طلب إدراج مقتضياتها ضمن قانون المسطرة المدنية، مشيرين للالتزام حكومي سابق بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية 2017 والتصويت حينها على حذف نفس المقتضيات. وفيما يخص المحور الاقتصادي، تمت الإشارة إلى أن الإكراهات التي يعيشها الاقتصاد الوطني ناجمة عن محدودية النموذج التنموي المعتمد وغياب التوازن بين الاستثمارات المنتجة بشكل مباشر والاستثمار في البنيات التحتية.

وفضلا عن ذلك، فقد تمت المطالبة باتخاذ عدد من التدابير والإجراءات الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الوطني أهما:

- الحرص على الشفافية وتقاطع البرامج والاستراتيجيات القطاعية؛
- إدماج القطاع غير المنظم في النسيج الاقتصادي؛
- مراجعة اتفاقيات التبادل الحر في اتجاه تحسين الاقتصاد الوطني؛
- التركيز على الاستثمار في الاقتصاد الرقمي من أجل خلق دينامية اقتصادية جذابة للشركات العالمية الكبرى.

كما تمت الإشارة إلى استمرار العديد من العراقيل الرئيسية التي تحول دون تسجيل انعطاف كبير في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب، مما يستدعي حولا سريعة وناجعة.

هذا، وقد تمت الإشارة إلى ضرورة وضع تدابير جبائية وميزانية لوقف نزيف الإفلاس الذي تعرفه المقاولات، والذي يهدد الاقتصاد الوطني، وفي هذا السياق، تمت الإشادة بالمبادرة الحكومية للحد من آجال الأداء، وتسريع أداء المتأخرات الضريبية على القيمة المضافة التي تعد مشكلا حقيقيا بالنسبة للمقاولات.

كما تمت الإشارة إلى أن أهم الإشكالات الكبرى التي يجسدها مشروع قانون المالية تتمثل في سوء التوزيع المجالي للاستثمار العمومي.

هذا، وقد تم الاستفسار عن مدى تنفيذ استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية بالنسبة للسنوات السابقة، ومدى وقعها على النمو وعلى إحداث فرص الشغل وعلى الناتج الداخلي الخام.

كما تم إبداء ملاحظة حول مشروع القانون أنه لم يخصص سوى اعتمادات هزيلة للاستثمارات العمومية المخصصة للجماعات الترابية المشكلة من مجالس الجهات ومجالس العالات والأقاليم والجماعات.

وفيما يخص المحور الاجتماعي، سجلت مجموعة من المداخلات بارتياح استمرار الحكومة في دعم القطاعات الاجتماعية في هذا المشروع، كما سبق

التشغيل والتي يمكن أن تؤسس للنموذج التنموي المنشود. وبالإضافة إلى ذلك، اعتبر جانب من المداخلات أن نسبة النمو المتوقعة في 3,7% تعد دليلا على إفلاس النموذج التنموي المعتمد على اعتبار أنها لن تمكن المغرب من إقلاع اقتصادي.

كما أجمع المتدخلون على أهمية القيام بإصلاح ضريبي شمولي، من خلال تفعيل توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات، باعتباره دعامة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد، مدمج ومستدام، يكفل الإنصاف والعدالة الضريبية والاجتماعية.

كما تمت الإشارة إلى أن المزمين الذين يساهمون في التكاليف العمومية برسم الضريبة على الدخل لم يتغير وبقي الضغط بخصوص هذه الضريبة مركزا على الأجراء والموظفين الذين يساهمون بحوالي 74% من حصيلة هذه الضريبة، وأن النسبة المعتمدة بشأنها تعرف ارتفاعا كبيرا مقارنة مع الدول المجاورة، فضلا عن اعتمادها الاقتطاع من المنبع بدل نظام التصريح، مما يسبب مبدأ العدالة الجبائية.

وبالمقابل، فقد ثمن جانب آخر من المداخلات الإجراءات الجمركية والجبائية التي جاء بها المشروع ومنها بالأساس عقلنة النظام الزجري الجمركي وتكريس تجريد المساطر الجمركية من طابعها المادي، وهي إجراءات حائبة للاقتصاد الوطني وللمقاولة الوطنية خصوصا الناشئة منها.

وارتباطا بالموضوع، لوحظ أن الضغط الجبائي على المقاولة المغربية لازال مستمرا في غياب تدابير ترمي إلى وضع حد للعراقيل الضريبية من أجل تنمية المقاولات وتطويرها وتوزيع أفضل للعبء الضريبي.

وعلاوة على ذلك، اعتبر أن الإجراءات الضريبية المقترحة والمتعلقة بالتسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج المملوكة قبل 30 شتنبر 2019 من طرف الأشخاص المعنيين بشكل مخالف للقوانين المنتظمة للصرف وللتنشيع الجبائي، تكرس نظام الاستثناءات وتعمق الاختلالات التي تعترى النظام الضريبي ببلادنا

وفيما يتعلق بالمحور المالي، تم التعبير عن القلق من ارتفاع حجم المديونية العمومية الذي تجاوزت نسبته 65% من الناتج الداخلي الخام للدين، ومن آثارها السلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وبخصوص النفقات العمومية، تم التساؤل عن الاستعمالات الحقيقية للاعتمادات التي تم توفيرها من الانخفاض المسجل على مستوى نفقات المقاصة، سواء على مستوى ميزانية الاستثمار أو الخدمات الاجتماعية.

كما تمت الإشارة إلى أن منطق الاستمرارية هي الميزة الأساسية التي طبعت مشروع القانون المالي من خلال تزايد النفقات مقابل تراجع على مستوى المداخل، الأمر الذي كان يقتضي من الحكومة الإبداع في البحث عن حلول ابتكارية لتنويع موارد الدولة وبالتالي توسيع وعائها لتجاوز إشكالية العجز الهيكلي المسجل بين مواردها ونفقاتها.

وبخصوص الإجراء الذي جاءت به الحكومة في مشروع القانون

2020 تميز ببلورته لرؤية اقتصادية واجتماعية واضحة، مستدلا في ذلك بالأساس على إعفاء 51% من الأجراء من الضريبة على الدخل، علما أن مجموع مبالغ الإعفاءات الضريبية الموجهة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين يفوق 6 ملايين درهم.

أما بخصوص كيفية وضع فرضيات مشروع قانون المالية، أوضح السيد الوزير أن التوقعات الاقتصادية يتم إعدادها باعتماد نماذج ماكروقياسية، وبناء على مجموعة من الفرضيات تأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي والوطني الذي يميز فترة إعداد هذه التوقعات، وبالاستناد إلى التتبع الدقيق والمستمر لمعطيات الظرفية التي توفرها المؤسسات الوطنية والدولية، مؤكداً أن التوقعات تبقى خاضعة للمراجعة وفقاً لتغير معطيات الظرفية الدولية والوطنية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية، والتي تجردنا مفضلة ضمن محتويات هذا التقرير، تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف مختلف الفرق والمجموعة البرلمانية ومستشارا حزب التقدم والاشتراكية والتي بلغ عددها 205 تعديلا نوردها كما يلي:

- فرق الأغلبية: 42 تعديل؛
- فريق الأصالة والمعاصرة: 32 تعديل؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 34 تعديل؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 39 تعديل؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل: 12 تعديل؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 36 تعديل؛
- مستشارا حزب التقدم والاشتراكية: 10 تعديلات.

وانصبت هذه التعديلات حول مجموعة من المواضيع، استأثرت المادة 6 المتعلقة بالمدونة العامة للضرائب بالنصيب الأكبر أثناء دراستها.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد مشروع القانون وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

هذا، وعند عرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020 على التصويت، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

الموافقون: 8

المعارضون: 3

وأن التزمت به بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي خاصة ما يتعلق بقطاع التعليم من خلال دعم التمدرس والتخفيف من ظاهرة الاكتظاظ ومحاربة الهدر المدرسي، والشروع في التنزيل الفعلي للقانون الإطار للتربية والتكوين.

هذا، وقد تمت الدعوة إلى ضرورة مضاعفة الجهود وتعبئة كل الموارد من أجل إدماج الشباب في محيطهم وإيجاد حلول جذرية لمشاكلهم وفي مقدمتها إعادة النظر في برامج التكوين والتشغيل والتأطير والحصول على التمويل.

أما فيما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد، فقد تم التساؤل عن مآل الإصلاح الشامل لهذه المنظومة، وفاء لما التزمت به الحكومة في برنامجها الحكومي.

كما تمت الإشارة إلى أن الحوار الاجتماعي يعد آلية مؤسسية لإرساء السلم الاجتماعي، مما يقتضي ضرورة تفعيل الالتزامات الحكومية المتضمنة في اتفاق 25 أبريل 2019.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

في مستهل جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أفاد السيد الوزير أن التعديل الحكومي جاء استجابة للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تقديم مقترحات لإغناء وتحديد مناصب المسؤولية الحكومية بكفاءات وطنية عالية المستوى، إذ تم تقليص عدد أعضاء الحكومة بدمج مجموعة من القطاعات فيما بينها ودعمها بمجموعة من الكفاءات، بهدف ضمان نجاعة والتفائية واندماج مختلف السياسات القطاعية.

وفيما يخص النقاش الموسع والمستفيض الذي حظيت به المادة 9 من مشروع قانون المالية سواء داخل البرلمان أو خارجه، أكد السيد الوزير أن هذا له انعكاسات ايجابية ومحمودة ما لم يحد عن الموضوعية واستحضار المصلحة العليا للوطن والمواطنين، منوها بالتوافق الذي حصل بين مكونات مجلس النواب أغلبية ومعارضة ترجم من خلال التصويت على تعديل يوازن بين الحفاظ على حقوق المواطنين واستمرارية المرفق العام، من خلال تقييد منع الحجز على أموال وممتلكات الدولة بمجموعة من الضوابط، التي تضمن تنفيذ الأحكام القضائية عبر توفير الاعتمادات المالية الضرورية في آجال محددة.

كما أضاف أنه تم تدعيم مقتضيات هذه المادة بتدبير جديد يمنع عن الآمرين بالصراف أو من يقوم مقامهم من الالتزام بأي نفقة أو إصدار الأمر بتنفيذها، في إطار الاعتبارات المفتوحة بالميزانية العامة.

هذا، وأكد السيد الوزير أن الحكومة حريصة أشد الحرص على احترام الأحكام القضائية، وعلى التنفيذ السريع لهذه الأحكام.

وفي سياق آخر، أفاد السيد الوزير أن مشروع قانون المالية لسنة

المتنعون:4

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لأول متدخل من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل في حدود الوقت المخصص لكم، اللي هو 44 دقيقة و50 ثانية.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

زميلاتي المستشارات،

في البداية أريد من هذه المنصة باسم حزب الأصالة والمعاصرة أن أؤكد وأن أفتخر بما يقوم به الجيش الملكي المرابط في تخوم الصحراء والمدافع عن حدوده وكذلك بالأعمال الجليلة التي تقوم بها القوات المسلحة عن طريق المستشفيات المنتقلة في هذا الشتاء القارس ما بين ربوع المملكة من المغرب العميق.

أريد كذلك أن ننوه وفتخر بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لحماية التراب والدرك الملكي من أجل استتباب الأمن والطمأنينة في ربوع مملكتنا، وما العدد الكبير من الخلايا الإرهابية التي تم تفكيكها على الصعيد الوطني إلا دليل على حنكة وعلى حافية أجهزتنا الأمنية في محاربة هذه الظاهرة الدولية، حتى أصبح المغرب بلدا يقتدى به على الصعيد الدولي وأصبح شريكا لا يمكن تجاوزه في هذه القضايا في عامه المشترك مع الدول المجاورة، خصوصا الاتحاد الأوروبي.

وكذلك في تفكيك الخلايا الإجرامية التي تعمل في تهريب المخدرات الصلبة، لأن الآن المغرب أصبح دولة مرور، لأن الطرق التي تهرب بها هذه الآفة كانت اختلفت والآن من أمريكا اللاتينية عبر الأطلسي، عبر إفريقيا، عبر المغرب، وبالتالي مسؤوليات أخرى أكبر تكون على عاتق هذه القوات التي نفتخر بها وفتخر بعملها، وما الأطنان الكبيرة من المخدرات الصلبة التي تم اعتقالها في الموانئ وفي المطارات المغربية دال على قوة وعلى حنكة هذه الأجهزة الأمنية.

وكذلك فيما يخص الموضوع ديال الهجرة السرية، فنحن كنا مصدرين أصبحنا دولة عبور، ولكن أصبحنا كذلك دولة استقرار، وبالتالي العمل الذي تقوم به هذه الأجهزة في محاربة الشبكات الإرهابية للهجرة السرية فهي مسألة أساسية، وأريد أن أؤكد أن هذا العمل الجبار الذي تقوم به هذه الأجهزة قبل أن أدخل في موضوع هذه المناقشة ديال مشروع قانون المالية.

السيد الرئيس،

سوف أتناوب أنا وزميلي المبروح على مناقشة هذا المشروع لقانون

المالية، سوف أختص بالجانب السياسي وصديقي المبروح سوف يناقش الجانب التقني والمالي فيما يخص هذا القانون المالي.

السيد الرئيس،

ينطلق فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مشروع قانون المالية ل 2020 من إدراك كبير لطبيعة اللحظة السياسية والاجتماعية البالغة التعقيد التي تمر منها بلادنا والتي تدعونا جميعا ككفرقاء سياسيين الانتباه إلى مخاطرها مما يحتم علينا جميعا تجديد ممارساتنا وتفاعلاتنا فيما بيننا أولا وفي علاقاتنا كفاعلين مع المجتمع ثانيا، مع ما يستلزم ذلك من استحضار لحجم التراجع الكبير في منسوب الثقة في العمل السياسي ومصداقية المؤسسات السياسية والاستعداد لولوج المرحلة الجديدة التي حدد مقوماتها جلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاحه للسنة التشريعية الحالية، وأكد على ضرورة توفير شروط النجاح، وهذا ما يستوجب الاتفاق على طبيعة الممارسة السياسية الجديدة التي ينبغي الالتزام بها والانخراط فيها والقائمة على الحوار الهادئ والمسؤول من جهة، والتفاعل والتعاون المثمر من جهة أخرى مع الاستثمار الذكي في كل الفرص والإمكانيات الدستورية والمؤسسية، والعمل على تقديم الأجوبة القادرة على تجديد السياسة كفكرة، مما يضيء على المشهد السياسي كل إمكانيات التحول الإيجابي نحو تحسين النموذج المغربي الذي ظل دائما مفعبا بعناصر التطور والمناعة في مواجهة مختلف التحديات التي مرت منها بلادنا.

ولكن احنا غادي نطرحو الإشكال، واش احنا واعون بالأخطار كفاعلين سياسيين، بالأخطار التي تحدى هذا النموذج السياسي الذي بنينا في المغرب، الذي يركز على الحزبية، على التعددية الحزبية، ويرتكز على الديمقراطية، ما يمكنش نتكلمو على الديمقراطية والانتخابات إذا ما كاين أحزاب، واش احنا واعيين بهاذ الشيء؟

أنا الجواب ديالي واضح، أننا غير واعون بهذا، لماذا؟ وهنا أعطي بعض الأمثلة اللي في الواقع صادمة، نعطيك المثل الأول، هو الارتباك اللي تكلمنا على المادة 9 في القانون ديال المالية، والارتباك اللي وقع في التصويت على هذه المادة، الارتباك ما بين الأغلبية الحكومية والارتباك كذلك داخل المعارضة.

الارتباك داخل الأغلبية الحكومية، أنه تقدرو تقولو أنه انقضت هذه الأغلبية، راه ماشي منطق هاذ الشيء، عندما يصوت الحزب الذي ينتهي إليه رئيس الحكومة بالامتناع عن هذه المادة، ويصوت جانب آخر برفض هذه المادة، ويصوت جانب آخر بالمصادقة عن المادة، وفي المعارضة، جزء يصادق على هذه المادة، وجزء آخر لا يصادق على هذه المادة، فهذه كارثة.

لماذا؟ لأن أولا ما كاينش، ما كنعطوش إشارات سياسية واضحة لشبابنا، ما كنعطوشاي الوضوح اللي الناس اللي كيتابعونا في الخارج، لأن عندما نتكلم عن مصداقية المؤسسات، عن انخفاض منسوب الثقة في المؤسسات، عندما نتكلم عن تفتيش، عن تبخيس المؤسسات، نحن نلعب

فيما يخص التشغيل، فيما يخص التعليم، فيما يخص الصحة، فيما يخص واحد العدد والمسائل، لأن الشباب ديالنا راه 19 مليون راه ما كايناش معنا 19 مليون، 19 مليون راهم في الانترنت، 19 مليون تينبو أفكارهم، تينبو الحقائق اللي في دماغهم، تينبوها عن طريق الأنترنت، 19 مليون احنا ما سايقينهاش لخبار، أش تدير، لا تأثير للحكومة ولا تأثير للبرلمان ولا تأثير للأحزاب فيما يخص أش نعرفو أش تيديرو هاذ الناس، المسألة خطيرة.

وبالتالي هاذ القانون المالي خاصو يمشي في اتجاه هاذ الشباب، علاش؟ لأن كنشوفو الآن احنا راه المغرب دولة مفتوحة، دولة مفتوحة على العالم، وهذا اختيار ديال جلالة الملك باش نكونو مفتوحين اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا، هذا اختيارنا بقينا مفتوحين، واخا هاذ الافتتاح ديالنا على الصعيد العالمي خاصنا تقراوه، خاصنا نقراو هاذ المنطقة اللي كاينين فيها احنا، خاصنا نقراو ونشوفو هاذ الثورات، هاذ الحركات الشبابية اللي كاينة في العالم العربي، انطلاقا من إيران، العراق، لبنان اللي ما كانتش فيها، لبنان اللي كان بلد راه خاص تقراو بجدة، المغاربة والمسؤولين خاص تقراو بجدة هاذ المواضيع، في لبنان اللي كاين فيها الدين، الديانات ديال المرتكز الأساسي فيما يخص هاذ المواضيع ما بقاوش بغاؤ هاذ الشيء، ما بقاوش بغاؤ هاذ الشيء، الشباب بغا الصدق، بغا العمل، بغا الصدق، الشفافية، بغا التوزيع العادل للثروة، بغا المحاربة الفعلية للفساد، هاذ الشيء اللي بغا الشباب.

وبالتالي خاص قانون المالية اللي يكون عندنا يكون كفو الدور ديالو أن يتجه في اتجاهات الشباب أن يعطي إجابات، لأن أشنو هو قانون المالية؟ أشنو هو قانون المالية؟ هي وثيقة اللي تعطي في الواقع إمكانيات المادية لتنفيذ السياسات العمومية اللي جات في التصريح الحكومي، واحنا التصريح الحكومي مازال ما كاينش ذيك الساعة ذيك الصدعات اللي كاينين في العالم، انطلاقا من إيران، كما قلت العراق، ما نهضروش على سوريا، العراق، الجزائر، فرنسا، أمريكا اللاتينية.

إذن الشباب العالمي عندو هاذ الهاجس، إذن احنا فهاذ البلد اللي جزء من العالم خاص يكون عندنا هاجس اللي هاذ الوثيقة خاصها تعطي إجابات، لماذا إجابات لهاذ الشباب باش يمكن أن نجنب بلدنا ما سقطت فيه هذه البلدان.

خاص يكون في هاذ الميزانية وخاص يكون فهاذ قانون المالية، وأن فالواقع هاذ القوانين والأرقام غادي يجيبهم الصديق ديالي، أنه الأرقام اللي اعطت هنا لا تنفيذ على أن فالواقع، عندنا هاذ التوجه باش نعطي هاذ الإجابات اللي هي ضرورية لهاذ الناس اللي كاينين الآن.

وبالتالي تنمى بأن نكون فاهمين هاذ الوضع، لأن ما يمكنش نتكلمو على المغرب وتكلمو على التقدم وجلالة الملك قال هاذ الشيء، هاذ الشيء تيغوت عليه الناس فالعالم كامل فالتوزيع العادل للثروة، راه قالها جلالة الملك، قالك على أنه في إحدى خطب جلالة الملك على أن هناك نمو وهناك بنات قوية وهناك نمو (PIB) ديالنا طلع، ولكن ازداد الغني غناء وازداد الفقير فقرا،

دورا في هذه العمليات.

لأن أش غادي يقول المواطن؟ غادي يقول المواطن هاذو غير كيلعبو علينا، الحزب الأول اللي عندو رئيس الحكومة، كنتجيب الحكومة ديالو واحد المادة 9 وكنصوت ضدها، علاش؟ ويككون واحد في حزب المعارضة اللي في الواقع خاص تكون عندنا القدرة في بلدنا على أن تكون هناك الموضوع، المعارضة تقوم بواجبها فيما يخص إعطاء البدائل والدفاع عن بدائل هذا هو الدور ديال المعارضة، ما يمكنشاي البلاد تمشي بلا معارضة، وما يمكنشاي البلاد تمشي بلا أغلبية، والأغلبية يجب أن تكون واضحة، ما يكونش عندنا احنا الموضوع ديالنا كفو هاذ الشيء، أشنو هو الدور ديالو؟ هو أننا نشوفو في الانتخابات، لأن هذه المادة أثارت ما أثارت من نقاش عمومي، إذن كلنا نتخوف وبالتالي هذه الإشارات اللي تعطيوا احنا كؤسسة تشريعية وكأحزاب وكقيادات اللي خاصنا نعطيوا المثل للشباب باش ندفعوه باش يدخل معنا إلى السياسة، اسمحو لنا كنعطيوا إشارات سيئة عن الوضع.

وهنا تنجيو للدراسة التي صدرت عن المعهد المغربي لتحليل السياسات حول مؤشر الثقة وجودة المؤسسات اللي خرج البارح للجزائر، كاع قريتوه في الجرائد، أعطانا بعض المسائل اللي في الواقع خاصنا نقراوها كسياسيين، خاصنا نقراوها كسياسيين، خاصنا نعرفو على أنه المغرب الآن كاين فواحد المنطقة أولا، منطقة اللي فيها الغليان، وهاذ الغليان ديال شبابي علاش؟ لأن الشباب أصبح لا يثق، وهاذ الدارسة أعطت بعض الأرقام إلى قراهم السيد الوزير، راني قريتهم في الصباح، تيقول 74% من المغاربة غير راضين على الجهود اللي تتقوم به الحكومة فيما يخص محاربة الفساد، 74% ما تيقاش، كنجي 57% لا يثقون في البرلمان، 57% فابت النصف ديال المغاربة ما تيقوش فينا احنا، ما تيقوش فهاذ المؤسسة، 68.7% لا يثقون في الحكومة، 70% تقريبا ما تتقش في الحكومة فين غادين، فين غادين؟

68.7 لا يثقون في الأحزاب، ما تيقوش في الأحزاب 68%، 89 لا، قالك قريب ل 90% ما تيعرفوش رؤساء المؤسسات، 90% ما تيعرفوش رئيس مؤسسات البرلمان ما تيعرفوش أسميتو، وما تيعرفوش سمية رئيس مجلس النواب، 90% دالمغاربة.

هي كارثة، خاص الحكومة والأحزاب عندما تقرأ هذه النسب في الواقع خاصها تحشم، خاصها تحشم، علاش؟ لأنه الآن كنعطيوا إشارات سيئة، إشارات غير دالة على أننا غير قادرين باش نكونو فعلا الوسائط ديال المجتمع، احنا ما قادينش باش تقومو بهاذ العمل وهاذ المسائل اللي تتعطينا هاذ الشيء، زيادة على واحد العدد اللي المسائل اللي خرجت فهاذ التقديرات اللي كاينة هنا.

في زمن، السيد الوزير، في زمن اللي فهاذ القانون المالية، في الواقع خاص الحكومة فهاذ القانون المالية بالخصوص هذا، خاص الهدف ديالها، الهدف الكبير الأسمى ديالها، هو أن تعطي إجابات واضحة لشبابنا واضحة

وتخلص على ذك مظاهر الغنى، مظاهر الغنى، احنا ما يمكنش نخليو هاذ الشي بهاذ الفوضى، إذن القانون المالي خاصو يجيب هاذ المواضيع هاذو، خاصو يجيبهم كاملين، باش يمكن نذاكرو فهاذ المواضيع. كذلك، أنا ما ندخلش نقرا هاذ الشي، اسمحو لي.

نجيو لواحد المطلب أساسي، مطلب أساسي ديال الناس اللي كيخرجو في العالم، في العالم كامل، شباب العالم، المتظاهرين في العالم، هازين لافتات ديال جوج حويجات، ما بغاو حتى حاجة باقي، بغاو محاربة الفساد، فعليا أن يكون هكدا محاربة الفساد.

بغاو ثانيا التوزيع العادل للثروة، التوزيع العادل للثروة تذاكرنا فيه، ومحاربة الفساد باش يكون؟ محاربة الفساد ما يكونش بمحاربة الفساد باش نسقو ونبداو بواحد الطريقة، لأن الفساد في الواقع أصبح خطر حقيقي على بلادنا، أصبح خطر حقيقي على النمو ديال البلاد، سواء كان على مستوى المغرب أو على مستوى الدول الأخرى، ولكن الدول دارت إجراءات صارمة لمحاربة هاذ الآفة اللي هي الفساد، ماشي هاذ المحاربة اللي فيها نوع من الانتقائية، كين انتقائية في محاربة الفساد، انتقائية كبيرة جدا، واستعملت إدارات باش في المجال السياسي باش تنتقم من هذا ونديو هذا ونجرو هذا ونديو هذا، ماشي هو محاربة الفساد، أبدا.

محاربة الفساد تكون بقوانين، بالقبض، وتترك الحيتان الكبيرة التي استفادت، كين حيتان كبار، راه كابين ناس السيد الوزير اللي خمس سنين، المغرب عندو القدرة وعندو القوة وعندنا الأجهزة ديالنا عندها القدرة والقوة باش إلى لبستي قميجة بيضاء، الكرفاطة يعرفوها منين جاتك، وبالتالي هاذك اللي كيكون خمس سنين ولا ستة سنين ويصبح من أغنياء البلد في ظرف وجيز، وكيشوفوه المغاربة وكيعرفوه المغاربة، كيعرفوه حتى أصبح الاعتناء عن هاذ الطريق مسألة ما باقيش كاع كيمشمو نهائيا، زعما كيولي افتخار ومجد طلع بالدولة.

إذن هاذ محاربة الفساد وهاذ الحيتان الكبيرة، خاص المغرب يتخذ إجراءات في هاذ الموضوع.

عندنا الجانب القانوني، الجانب القانوني، هو أولا، نجيو ذاك الموضوع القانوني اللي جا ديال تجريم الاعتناء غير المشروع، خاصنا نصوتو عليه، خص يجي، ما يمكنشاي واحد كتعرفو ما عندو حفيان، وفي أربع سنين، خمس سنين أصبح ملايري وتخليه، ما يمكنش، لا يمكن، خاصنا ندفعو في اتجاه نجرموه، في اتجاه نقول لك من أين لك هذا؟

كل واحد، عندنا القانون اللي كيحتم على جميع الإدارات التي هي في يدها التوقيع على أنها تدير التصريح بالممتلكات، ولكن احنا عادة أش كنديرو؟ كنديرو القانون وكتقولو احنا قادين نزيدو فيه، جبنا القانون ديال التصريح بالممتلكات درنا فيه واحد الآلاف المؤلفة ديال الناس اللي كاع ما عندهم مايدرو بهاذ الشي كاع، باش المتابعة دياهم تصعب، لأن إذا كانت مئات الآلاف ما يمكنش ليا المجلس الأعلى للحسابات يتبع ليا هاذ مئات

وبالتالي كين مشكل عندنا بالمغرب في التوزيع العادل للثروة، وشكون اللي غيقوم بهاذ العملية ديال التوزيع العادل للثروة؟ واش البرلماني؟ نعم ولكن البرلمان تتعرفوه لا حيلة له ولا قوة له، احنا كنسجلو وكتريدو، البرلمان ديالنا هو هذا، ما عندوش الإمكانيات الكافية والقدرة على أن تجابه ولا على أن تناقش القانون ديال المالية؟ القانون ديال المالية كنا تناقشو فيه غير 4 ولا 5 ديال المواد اللي دايرين (le buzz) في اليوتوب، ما نقشناشاي المدونة ديال الضرائب بالخصوص، وما نقشناشاي المدونة ديال الجمارك اللي فيها واحد العدد ديال المسائل حتى واحد ما فهمها هنا، دايرة، لأن دارت (le buzz) فهاذي وتبعناها.

إذن البرلمان ما عندوش القدرة والإطار القانوني والإطارات اللي تمكنو باش يمكن يواجه الحكومة ويجي، مثلا عندكم أتما ويتذاكر معهم فهاذ الوثيقة الكبيرة جدا المعقدة جدا، البرلمان ما عندوش هاذ القدرة، القدرة تتجي الحكومة اللي خاصها تعمل فهاذ الاتجاه باش يمكن تعطي هاذ الإجابات.

أنا في نظري، الإجابة الأولى اللي تتعطي مثلا للشباب ديالنا فيما يخص أن الحكومة حاسة بهاذ الموضوع، هو خاص بعض المقتضيات مثلا الناس طلبو مثلا الزيادة الضريبة على الثروة، راه ما فيها باس، راه ماشي زعما يكون الهدف من هاذ الضريبة على الثروة باش نمولو الميزانية، أبدا، كنعطي إشارة على أن الحكومة وعلى أن احنا حاسين على أن ذاك الشي اللي قال سيدنا على أن هناك عدم التوازن فيما يخص هاذ التوزيع العادل للثروات، راه الحكومة داياها فيه، هذا هو الموضوع، على أن نعطي إشارة للشباب ونعطي (un choc psychologique) على هاذ الناس، أن هاذ الحكومة راه بغات فالواقع تمشي فهاذ الاتجاه، ماشي زعما راه بغينا نعيدو اللي لا باس عليهم، أبدا، كين مظاهر ما يمكنشاي هاذ القانون ديال المالية ما يجيشاي يجيب لينا مقتضيات، المقتضيات هو اللي خاصو يجيبهم التي يجب أن تحد من هاذ التفاوت البشع اللي كين فيما يخص المغاربة، ما يمكنشاي الله يزيدهم، كين اللي عندو مليار وزيادة ديال الطوموبيلات فدارو، تتعرفوه، كين اللي عندو 5 الملايير غير ديال الطوموبيلات فالدار غير ديال (les voitures)، كنعشوف الطوموبيلات ديال 200 مليون وديال 300 مليون، تشوف الكروسة حده، البشكيت، واحد العكاز.

إذن هاذ المشاكل كلهم لابد الحكومة تعطي على أنه لابد هاذ الناس هاذو يعطيو شوية لشي صندوق، أتما هاذ الشيء شغلهم، شي صندوق اللي يمكن أن يكل الكفة لهذه الطبقة المحرومة والطبقة الفقيرة المقهورة في البوادي وفي المدن، ماشي بغينا نجتمعو منو الفلوس ولكن بغينا نعطي إشارة لهاذوك الناس، إشارة على أن احنا كابين راه كهمو بكم وكتصتو لكم، إذن كيقولو الناس وبيقولك الشباب نعم، راه الحكومة قررت وقالت وقالت وقالت على أنه سوف تقوم، المظاهر راه في فرنسا، راه تخلص الواحد على المظاهر الخارجية للغنى، شفتي إلى عندك غير الماكنة غالية وكتمشي لشي (restaurant) غالي وعندك طمويلة غالية، راه كتخلص الضريبة عليها،

السيد رئيس الجلسة:

السيد المبروح فيما تبقى لك من الوقت.

المستشار السيد الحو المبروح:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

بعد هذه الكلمة السياسية الوجيهة لتوزيعي، نخوض في الاقتصاد والمالية وبعض الأرقام.

السيد الوزير،

يعتبر قانون المالية أداة إجرائية لترجمة أهداف والتزامات البرنامج الحكومي، واليوم بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2020، الذي يأتي في سياق وضع اجتماعي يعرف احتقاناً بفعل تصاعد الأزمة الاجتماعية في كل تجلياتها التعليم، الصحة، الشغل على سبيل المثال، هذا القانون المالي هو ثالث مشروع أعدته الحكومة بعد الدعوة الملكية لبناء نموذج تنموي جديد من شأنه تقديم الأجوبة الضرورية للاختلالات البنوية للاقتصاد الوطني.

لذلك، فإن مناقشة مشروع القانون المالي السنوي تكنسي أهمية فائقة، إذ لا يكفي أن يكون مشروع القانون المالي أداة تقليدية يشكل التصويت عليه ترخيصاً للحكومة باستيفاء الموارد، و صرف الإعتمادات، بل يجب أيضاً أن يسمح باستشراف الخطوط الأولية للنموذج التنموي المنشود، مشروع قانون نريده قادر على الاستفادة من المعطيات المتوفرة والوقوف على مكامن الخلل، وفتح المسار لتقوية الفعالية الاقتصادية، والنهوض بالأوضاع الاجتماعية لكافة فئات الشعب المغربي، ورفع التحديات المتعددة المطروحة على بلادنا، خصوصاً في مجال العدالة الاجتماعية والعدالة المالية. فمن المفارقات الغريبة في هذا الصدد أن الحكومة قدرت منذ 2012 أنه ليس هناك ما يستوجب إعادة النظر في النموذج التنموي، إلى أن أكد جلالة الملك على ضرورة التفكير في نموذج جديد، يعني لم تكن الحكومة آنذاك مقتنعة ..

السيد رئيس الجلسة:

معنا الكاتب العام للحزب الإشتراكي الإسباني، وكذلك الشباب ديال الحزب الإشتراكي الإسباني، نرحب به. يالاه أسيدي تفضل.

المستشار السيد الحو المبروح:

فالنموذج التنموي القائم، المبني على دعم الطلب الداخلي، والذي مكن المغرب من تفادي الصدمات الخارجية، قد استنفذ إمكانياته التنموية، نموذج تلاشى وتقدم لاعتبارات عدة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: تحقيق المغرب لمعدلات نمو دون المستويات المرجوة والضرورية

الآلاف، راه نعطيه غلاظ، نعطيه باش يتبعهم. راه كاي ناس تيشوفو أش عندك هنا، واش بعد دار ذاك الشئ اللي عندو وعند أولادو أو لا كذب، هي الأولى.

إذن خاص هاذ التصريح بالملكيات إعادة النظر في المزمين نقلهم حسب آش؟ حسب المكانة ديالهم، حسب الميزانيات اللي عندهم اللي تيديروها، حسب واحد العدد ديال المسائل.

جوج كلمات باقي غزيدوهم.

كذلك هاذ التصريح بالملكيات خاصو يكون متابع، باش المغربي والمغربية الشاب والشابة تعرف على أن هو مراقب ومحاسب، غدا غادي يقول لك أش تدير، غدا غادي يقول لك شئ واحد منين جاك هاذ الشئ، أما إلى حتى واحد ما تقول لك، لأن دارت عملية الحكومة السابقة والسيد الوزير حدك اللي استعملت الحكومة واحد العدد، الحكومة السابقة استعملت عدد إما عن طريق المناولة أو عن طريق المباشر باش تجر واحد العدد ديال رؤساء الجماعات الصغار اللي ما عندهم حتى ميزانية دربعة بالريال باش تديهم للمحاكم في مسألة سياسية.

وبالتالي هاذ محاربة الفساد يكون إرادة قوية جدا باش يمكن فعلا يكون عندنا هاذ الموضوع، باش فعلا نعطيو إجابات لهاذ الشباب ديالنا قبل لا يخرجو، نقولو ليه ها إجابات ديالنا، راه غادي نضربو بيد من حديد فيما يخص هذا الأمر، ما شئ تجريم، الاعتناء المشروع وتترك أي واحد عندو شئ ريال جابو من المال العام وكثار، والمال العام عندما يكون مال فاسد راه المال الفاسد تدير شبكات، هاذ الشبكات هي اللي تتخدما للسطو على المؤسسات، راه يمكن نسطيو على المؤسسات ويكون هذا خطر على الدولة، المال الفاسد ومال المخدرات راه خطر على الدولة، وبالتالي يجب أن تتصدى له الحكومة بكل ما أوتيت من قوة، باش نحيمو بلادنا من ذاك الشئ اللي غادي يطرأ في واحد العدد من المواقع اللي تنشوفهم.

إذن السيد الوزير المحترم، أكتفي بهذا القدر وأتمنى فيما يخص هاذ الأرقام، الصحة، التعليم، والتعامل ديال الحكومة والأغلبية، راه خاص البلاد تكون عندها أغلبية واضحة، وخاص تكون عندها معارضة واضحة، خاص هاذ الإشارة تمشي للمجتمع.

راه أصبحنا في بلادنا ما عندنا معارضة واضحة ما عندنا أغلبية واضحة، وهذا يشوش على نظامنا السياسي ويشوش على الأحزاب ويرسل إشارات سيئة غير مسؤولة إلى المجتمع وإلى المغاربة، حتى أصبح هذا المنسوب ديال الثقة في المؤسسات ديالنا منسوب صغير، قليل، وأصبحت مؤسسات الوساطة لا وجود لها، وبالتالي نتمنى أن تكون آذانكم صاغية، وهاذ الشئ تنقلوه لأن تنبغيو بلادنا، ونساعدكم احنا كمعارضة، نريد أن نساعد. شكرا.

المالية 2020 بخصوص تنزيل التوجيهات الملكية السامية والتزامات البرنامج الحكومي، ومدى تضمنه للحلول الملائمة للقضايا الملحة للمغرب والمغاربة، خصوصا فيما يتعلق بمراجعة النموذج التنموي، وإعادة ترتيب أولوياته الاقتصادية والاجتماعية، وكذا إعادة الهيكلة الشاملة والعميقة للبرامج والسياسات العمومية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية والتنمية الجهوية.

يبقى في نظرنا مشروع قانون كسابقيه، مجرد وثيقة محاسبية لا تنطوي على أية خيارات تنموية حقيقية من شأنها الرقي بالاقتصاد الوطني وبالأوضاع الاجتماعية للمغاربة، بل إن من أهم سماته أنه يجسد، بما لا يدع مجالا للشك، تمص وتخلف الحكومة حتى عن الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في إطار البرنامج الحكومي أو خلال مناقشة قوانين المالية السابقة.

تجليات هذا الإخلال بالالتزامات كثيرة جدا، على سبيل المثال:

معدل النمو: وهو مؤشر مهم، من 2011 الحكومة كتحجي بتوقع نمو فايت 4 حتى 5.5% بل في 2011 في برنامج انتخالي قيل 7% يعني وعد ب 7% منو 2% فقط في محاربة الفساد، أشنو تحقق؟ الحكومة الأولى 3%، الحكومة اللي كاينة دابا المتوقع مايفوتش 3%، إذا أولا نسبة النمو اللي كنتحطها الحكومة ماشي هي هاذيك، وثانيا إلى قرينا هاد الأرقام والحقيقة أن هاديك 2% اللي كانت غادي تحجي من محاربة الفساد مكناش، إذا الفساد تقر بأنه باقي خاص شي حكومة اللي غادي تحاربو.

البنك الدولي قدم دراسة هذه السنة، جاء فيها أن نسبة نمو الاقتصاد المغربي ستكون أقل من متوسط نسبة النمو العالمي، هذا مؤشر خطير، وستضل في مستوى بين 2 و3% خلال الثلاث سنوات المقبلة.

وبالتالي الفرضيات التي بني على أساسها مشروع قانون المالية يطبعها التفاؤل المفرط واعتماد أرقام غير دقيقة وربما سأذهب إلى حد أن أقول مضلة شيئا ما.

ويبقى السؤال مشروعا بخصوص هذه الفرضيات التي أسست لمقاربة الحكومة، والمتمثلة في محصول زراعي يقدر ب 70 مليون قنطار، سعر البترول في 67 دولار، سعر غاز البوتان في 350 دولار، وتحقيق معدل النمو يقارب 4%، 3.7%، التحكم في العجز 3.5%. ذلك أن مؤشرات مشابهة لسنوات 2017 و2018 و2019 لم تمكن المغرب من تحقيق تلك الأهداف المتوخاة على مستوى نسبة النمو ونسبة العجز، والحكومة دائما تحاول تبريرها بتعجزات تخلقها لنفسها.

إننا نعتبر في فريقنا أن حالة الركود التي تعيشها بلادنا على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، والتي تؤكدنا الإحصائيات والتصنيفات العالمية، مردها بالأساس إلى فشل الحكومة في التعاطي مع مجموعة من القضايا الكبرى والجهوية، سنوردها في النقاط التالية:

أهم القضايا تتجلى في اعتماد سياسة استثمارية تفتقد إلى النجاعة وبحركها نموذج تنموي بات متجاوز، بل لا نبخس المكتسبات وعلى سبيل المثال ما

لامتصاص البطالة وإحداث تحسن نوعي في مستوى عيش السكان؛
- استمرار التفاوتات الاجتماعية والمالية التي نجمت عن السياسات المعتمدة إلى حدود اليوم والتي تضر بالاستقرار والتناسك الاجتماعي؛
- ضعف جودة تكوين الكفاءات، والمربط أساسا بالإشكاليات المرتبطة بمنظومة التربية والتكوين والمقاربة القطاعية الجزئية لهذا الموضوع؛
- ضعف التكامل والتقاطع بين السياسات العمومية وغياب رؤية شاملة ومنهجية للتنمية، مما يجد من فعالية هذه السياسات.

بعد الخطب والرسائل الملكية المتعددة، باعتبارها واثق مرجعية للسياسات العمومية والمحددة للمعالم الأساسية للنموذج التنموي الجديد، وأمام ملحاكية واستعجالية بلورة نموذج تنموي جديد يرتكز على محركات فعالة للنمو وعلى سياسات عمومية واضحة للحد من الفوارق ومعالجة التفاوتات المالية ومحاربة الفقر والهشاشة والتوزيع العادل للثروات المنتجة، نموذج يضع الإنسان في صلب اهتمامه وأهدافه ويساهم في تيسير الولوج لجميع الحقوق وفي مقدمتها التعليم والصحة والشغل.

أمام هذه الملحاكية فالسؤال المشروع حول مدى تضمن مشروع القانون المالي لسنة 2020، للإشارات الأولية بأهداف هذا النموذج التنموي الجديد؟

فالتقارير ذات الطبيعة الاستراتيجية حول النموذج التنموي المغربي من منظور مندمج متعددة ومتنوعة، منها:

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية.

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية، وهذا صدر منذ 2016.

- تقرير الثروة الإجمالية للمغرب بأمر من جلالة الملك... إلخ.
وهي تقارير تشكل كلها مداخل أساسية لبناء نموذج جديد للتنمية يمكن البلاد من إنتاج الثروة الحقيقية وتجاوز محدودية واختلالات النموذج التنموي القائم.

ومن جهة أخرى، إذا كان القانون المالي السنوي يتضمن دائما وأبدا الجديد في المادة الجبائية من خلال مجموعة من التعديلات والإضافات غالبا ما تتأثر بالظرفية، وتأتي استجابة لحاجيات آنية عوض البعد الاستراتيجي، فإن ذلك يؤثر بشكل سلبي على مقروئية المدونة العامة للضرائب وعلى الأمن القانوني، وذلك بشهادة الخبراء والممارسين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

السيد الوزير،

بكل صدق لمسنا لديكم رغبة في التغيير وتنمي لكم كل التوفيق.

السؤال المركزي، هو مدى فعالية الأجوبة التي قدمها مشروع قانون

تشارك في اقتصاد تركيا وبلدان أخرى.

إضافة إلى الإكراهات المرتبطة بعدم نجاعة السياسة العمومية في مجال الاستثمار، يعزى ضعف تنافسية المنتوجات الوطنية وتدني مردودية النسيج الاقتصادي الوطني إلى إكراهات مرتبطة بالتمويل، أهم تجلياتها ارتفاع الفجوة بين الادخار الوطني والاستثمار، اللي عارف المعادلة ديال كينز الإستثمار يساوي الإدخار، ولكن عندنا عجز واحد الفجوة كبيرة والحكومة بطبيعة الحال تعتمد على الدين، أمرواس، أمرواس، أمرواس.

هذه جملة من والي بنك المغرب في هذا الباب يقول: "في هذا الصدد ندعو الحكومة إلى ضرورة الاعتماد على الادخار الوطني بديلاً للمديونية في شقيها الداخلي والخارجي، وذلك يمر عبر تحديد المصادر الرئيسية للادخار الداخلي ووضع استراتيجية تحفيزية لتعبئتها" انتهى كلام والي بنك المغرب. وإذا كانت الشركات تشكل مصدر 50% من الادخار الوطني، في حين تشكل الأسر مصدر 35%، وتحويلات مغاربة الخارج مصدر 12%، فإننا ندعو الحكومة لوضع استراتيجية وطنية للرفع من حصة الشركات في الادخار الوطني، مع إيلاء الأهمية للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تمثل أكثر من 80% من هذا النسيج.

وبخصوص الأسر، فمساهمتها في الادخار الوطني ترتبط بالدخل، ودخل الأسر المغربية ضعيف وفي تباطؤ، إذ نزل متوسط نموه من 6.1% في المتوسط ما بين 2004 و2012، إلى 3.5% بين 2012 و2017. وكما تراجع من 4.3% إلى 3.1% مؤخرًا.

وتجدر الإشارة إلى أن الهوة بين الاستثمار العمومي والادخار ينجم عنها نوع من المزاحمة على مستوى التمويل حيث تعتمد الحكومة إلى الاستحواذ على مجموع الإدخار المؤسساتي إضافة إلى استنزاف الإدخار المحلي إذ أن 95% من سندات الخزينة ممولة من الادخار المحلي وهو ما يفضي إلى إزاحة القطاع الخاص من السوق المالية.

نسجل خلافاً آخر في بنية المنظومة المصرفية للمغرب يشكل عائقاً أمام المقاولات الصغرى والمتوسطة على وجه الخصوص ويتجلى في استحواذ 5 أبنائك لا أكثر على حوالي 85% من القروض توجهها أساساً لفائدة كبريات المقاولات وللاستثمار في سندات الخزينة على خلفية مخاطر عدم قدرة المقاولات الصغرى والمتوسطة على الوفاء بالتزاماتها، حسب رأي هاته الأبنائك. ولكن الجملة معروفة (On ne prête qu'aux riches).

نتمنى أن يشكل الحساب المرصد لأموال خصوصية، المسمى "دعم تمويل المبادرة المقاولاتية" وهي مبادرة ملكية محمودة ولكن للحكومة أن تنزلها بصراحة وبمبالغ أكثر 2 مليار ديال درهم في العام غير كافي، وخصوصاً شركات.. إلخ، وتتناول لها البرنامج الإنجاح ولنا عودة للموضوع العام الجاي إن شاء الله.

فيما يخص المديونية، بكل صراحة كنا في 500 مليار ديال درهم، وصلنا دابا ل 1000 مليار ديال درهم، هادي ما بين 2012 و2017، 5

حققت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ما حققه وما يحققه الآن برنامج محاربة الفوارق المجالية، كذلك الإستثمارات العمومية في مجالات الطاقة والبنية التحتية الإستراتيجية للبلاد.

ويتجلى غياب النجاعة على مستوى السياسة الاستثمارية في نظرنا في :
• عدم انتظام الاستراتيجيات القطاعية ضمن تصور استراتيجي متكامل ومتناغم ذلك أن المغرب يتوفر على بعض الاستراتيجيات أو المخططات القطاعية دون التوفر على استراتيجية تنموية مندمجة، المغرب يتقدم في مجال الطاقة هناك الصناعة ولكن ليست هناك إستراتيجية شمولية.
• ضعف الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج بسبب الإكراهات المرتبطة بمناخ الأعمال، جراء العراقيل التي تقف في وجه الاستثمار الخاص وأهمها: استمرار صعوبة الولوج إلى العقار بسبب خلل العرض وإشكالية المضاربات، صعوبة الحصول على التمويل بسبب التمييز الذي تمارسه المؤسسات البنكية لفائدة كبريات الشركات على حساب المقاولات الصغرى والمتوسطة، إضافة إلى ثقل الضرائب ومعضلة الرشوة والتعقيدات البيروقراطية والإكراهات المرتبطة بالقضاء.
• التراجع المسجل على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تراجعت ب 13 مليار درهم.

• هناك أيضاً الضعف المسجل على مستوى الرأس المال البشري وهذه مؤشرات خطيرة جداً يجب للحكومة أن يكون لها وعي في هذا المجال.
تشكل بنية اليد العاملة، حسب المندوبية السامية للتخطيط، هادو الأرقام ديالها، من 35% من الشغيلة أمية و48% فيها مستوى ابتدائي وثانوي، فيما لا تتجاوز حصة المؤهلات الجامعية نسبة 7.5%.
وإن كنا ننوه بالحصيلة الإيجابية التي سجلتها المهن العالمية للمغرب، إلا أنها لا يجب أن تحجب عن أعيننا الواقع المتردي لقطاع الصناعة في شموليته، فحسب المندوبية السامية للتخطيط، ما بين الفصل الثالث من سنة 2018 ونفس الفترة من سنة 2019، فقد قطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية و26.000 منصب شغل.

اختلال التوازنات الخارجية: إن تقلص حصة المغرب من الصادرات العالمية مقابل تنامي منقطع النظير للواردات حسب المندوبية السامية للتخطيط دائماً، فتشكل الواردات الآن ضعف الصادرات، هذا مؤشر خطير بشكل أصبح معه عجز الميزان التجاري يكتسي طابعاً هيكلياً ويزل بثقله على الإمكانيات التمويلية للاقتصاد الوطني من خلال تداعياته السلبية على ميزان الأداءات.

نستهلك في بلادنا في هذه الحالة من أجل التنمية الصناعية لتركيا وبلدان أخرى، أين صناعة وطنية للإكتفاء الذاتي؟ كنتفكرو في واحد الوقت كان الصندوق دالوقيد داك اللي كان فيه السبع مكتوبة فيه "إنكم باستعمال المواد المغربية ستشاركون في اقتصاد البلاد"، والآن كنشوفو الإدارات المغربية

هي قضية جميع المغاربة بدون استثناء، وعلى الجميع أن يساهم، كل من موقعه، في تحسين المكتسبات والمنجزات المحققة وتعزيز موقف ومصداقية بلادنا لدى المنتظم الدولي.

هي مناسبة أيضا أن أتقدم باسم الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال بتحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية ولقوة الدرك الملكي وللأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية على الروح العالية والتفاني والتضحيات الجسام، التي ما فتئوا يبرهنون عليها من خلال مزاولتهم للمهام في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين.

هي مناسبة أيضا أن ننحي بإجلال وإكبار أمام أرواح شهداء الواجب الوطني.

حضرات السيدات والسادة،

إن مناقشة المشروع هي أيضا مناقشة لقياس درجة استيعاب وتمكن الحكومة للتوجيهات الملكية السامية وللالتزامات المتضمنة في البرنامج الحكومي ولمناقشة الأولويات وتوقعاتها للسنة المالية المقبلة، بحول الله.

إن دراستنا لمشروع قانون المالية باستحضار الرهانات المطروحة، تجعلنا نصاب بإحباط وبخيبة أمل، فالمشروع جاء منعزلا، منفصلا على الانشغالات الأساسية للمجتمع المغربي، وما هو في الحقيقة - هذا المشروع طبعاً - سوى دليل إدانة أخرى للعمل الحكومي، ولا يمكن أبداً أن يشكل منطلقاً تأسيسياً للمرحلة الجديدة التي دعا إليها جلالة الملك والتي كانت تحتاج وتتطلب من الحكومة أن تعلن من خلال هذا المشروع عن الحلول الخلاقة والمبدعة القادرة على النفاذ في عمق الإشكالات التي يتخبط فيها المجتمع المغربي، والإشكالات الراهنة التي نراها ونلمسها في كل لحظة من حياتنا اليومية، بل هو مشروع يقتصر فقط على إعادة تدوير الصفات وترتيب سلة المتمنيات والنوايا التسويفية، من خلال تكرسه لإجراءات جاهزة وتدابير سطحية ليس إلا.

حضرات السادة،

هناك مثل آسيوي مشهور يقول: (إن الوقت المناسب للقفز هو قبل أن تبنت قدمك)، أما حكومتنا الحالية المحترمة فهي تمتي النفس بالقفز في كل مرحلة، لكنها لا تكثرث بأنها غارقة في الأوحال حتى أخص قدميها، أوحال التطاحنات بينها وبين أغليبتها، والحال أننا نلاحظ حتى الأغلبية لا تعرف وجهتها وبوصلتها، أي أغلبية أم معارضة؟ والمشاهد لا يدري، أصبح مشدوها أين يولي رأسه؟ هل نحو المعارضة أو نحو الأغلبية، اختلط الجميع. حكومة غارقة في الأوحال حتى أخص قدميها، أوحال التطاحنات وحرب المواقع، غارقة في أوحال انجاس المسار الديمقراطي وتراجع الحريات وفي أوحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الغير المسبوقة.

إن المبررات المقدمة من قبل الحكومة ما هي في الحقيقة سوى إعلان ضمني بأن الثمان سنوات الأخيرة التي مرت من عمر هذه الحكومة هي

سنتين 6 سنين تضاعف الدين، هاد العام غادي توصلو تقريبا 100 مليار ديال الدرهم، هاد الشئ خطير، خطير. وغادي نكمل بهاد الشئ لأن الوقت مبقاش

السيد الوزير، إلى بغيتي الترجمة نترجمو لك من بعد، تماريزت إنغات تمرواس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد السلام البار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيد وزير المالية،

أخواتي، إخواني المحترمين،

أتشرف بأن أدلي بدوري بموقف حزب الاستقلال، موقف حزب الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله طبعاً حزب الاستقلال. أتشرف قلت، أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية، والذي نعتبره قانون مالي، مفصلي، بحكم أنه يشكل آخر مشروع ستشرف عليه الحكومة الحالية.

وما لأشك فيه، السادة والسيدات، أن مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة هي فرصة سانحة لنجدد التذكير بمرص حزب الاستقلال على تجسيد القيم، قيم النضال والديمقراطية واستحضار حجم التضحيات التي بذلت وحجم التنازلات التي قدمت في مسيرة البناء والإصلاح الديمقراطي، حتى يكون الوطن على الصورة التي نعتز بها اليوم.

والأكيد أن بلادنا أنجزت خلال العشرية الأخيرة، تحولات مهمة على كافة الأصعدة بتوافق تام مع كافة الفرقاء بلحظات مد وجزر، وكان قدرنا أن نواجه في كل مرة تحديات وإرادات تحاول ما استطاعت جر تجربتنا إلى الوراء وضرب مكتسباتنا الديمقراطية إما بغرض الهيمنة على المشهد السياسي والحزبي أو من أجل المس بالقضايا العادلة، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية.

قضية الوحدة الترابية التي تحظى بإجماع وطني وبتعبئة منقطعة النظير وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل مواصلة مسيرة البناء والإصلاح والتنمية الشاملة بالأقاليم الجنوبية.

وما دامت المناسبة شرط، فاسمحوا لي أن أؤكد لكم أن قضية وحدتنا الترابية ليست قضية حكومة أو حزب دون الآخر ولا فريق دون آخر، بل

بدعوة جلالتهم الصريحة إلى إجراء تعديل حكومي واسع ونوعي، يضمن الكفاءات الوطنية الحقيقية، ولم كان أملنا كبيرا جدا في أن تكون الحكومة في مستوى التوجهات الملكية والانتظارات المجتمعية الكبرى التي طبعت المرحلة الدقيقة والصعبة التي تمر منها بلادنا على كافة المستويات، وأن تنتج فعلا في تشكيل حكومة كفاءات حقيقية قادرة على رفع التحديات المطروحة وريح الرهانات المعلنة واسترجاع الثقة، استرجاع الثقة المفقودة، لكننا تفاجأنا كما تفاجأ معنا الشعب المغربي لنوعية الكفاءات في الحكومة الحالية والاختفاض الخطير للمنسوب المقوم للسياسة الحزبية.

ولكن لنكن صريحين، إن الحكومة اليوم بعيدة بعد الساء عن الأرض عن مخرجات العملية الانتخابية وعن مبدأ الاختيار الديمقراطي، وهو ما من شأنه أن يزيد في تعميق أزمة الثقة بين الحكومة ومكوناتها، وبين المجتمع من جهة ثانية.

ومسألة الثقة هنا، حضرات السادة والسيدات، ليست ترفا أو عنصرا ثانويا، بل هي عنصر محوري وشرط واقف لإنجاحها، كان على الحكومة من خلال هذا المشروع (مشروع القانون المالي طبعاً) أن تقدم مؤشرات تؤسس لما يشيع ثقافة الثقة والإقناع، الثقة بأن الآفاق مطمئنة من خلال معطيات واقعية ومن خلال أرقام حقيقية ومن خلال توقعات يقبلها المنطق الاقتصادي قبل المنطق السياسي طبعاً، لكن هل لنا أن نتق في حكومة لم تكن توفر أدى شروط الثقة حتى بين مكوناتها؟ فما شهدناه من تطاحنات بين مكونات الأغلبية ومن استعجال ل2021 وإغلاق الحكومة في حسابات الربح الانتخابي وصراعات الزعامة والحملات الانتخابية السابقة لأوانها واستعراض القوة هنا وهناك يؤكد ما قلناه لكم بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية للسنة الجارية.

فعلا نردد "إن هذه الحكومة تفكر في الانتخابات القادمة لا في الأجيال القادمة".

السيد الرئيس،

السادة والسيدات،

إن الحكومة، مع كامل الأسف، لم تجد حرجا في ادعاء أن المشروع لا يخضع لأية مقارنة حساباتية وموازانية وأنه مشروع تؤطره رؤية اقتصادية واجتماعية، وهو قول في تقديرنا مجانب للصواب إن لم أقل أشياء أخرى، بل إن الأمر عكس ذلك تماما.

إن وصف الحكومة للمشروع بالاجتماعي مجرد أنه يقترح أو يقترح رش، رش اعتمادات إضافية لقطاعات اجتماعية مفسلة أيضا، مفسلة تماما أو مسبقا أو لبعض ميكانيزمات الحماية الاجتماعية الموروثة من حكومة ما قبل حكومة 2011 يطرح أكثر من علامة استفهام حول صدقية الخطاب الحكومي.

لقد كان على المشروع أن يتبنى مقاربة واضحة ومنهجية قادرة على التنشيط الفعلي للوظيفة التوزيعية للسياسة المالية للدولة وقادرة على إعادة

سنوات للنسيان في التاريخ السياسي لبلادنا، وهل يعقل هذا؟ وهي مجرد محاولة فاشلة للتغطية عن تنصل الحكومة من التزاماتها واستخفافها بتعاقداتها مع الناخبين ومع المؤسسة البرلمانية كذلك، فأين نحن اليوم من الإصلاحات الموعودة في التعليم، كما في الصحة وفي الصناعة، كما في الفلاحة وكما في التشغيل؟ وما مصير الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد ومنظومة الدعم والتماكس الاجتماعيين ومأسسة الحوار الاجتماعي الذي طالما تغنت الحكومة بتنفيذه؟ وما هي أصلا إلا تذر الرماد في العين، محاولة لإسكات الجائعين والمحرومين والمطالبين بأن يكون حوارا اجتماعيا بناء ليس من أجل أخذ الصور.

الحوار الاجتماعي لم توقع عليه النقابات شيكا على بياض، بل يتطلب تضحية، ونحن نردد وأتم كذلك، حضرات السادة والسيدات، نرددون جميعا "الاستقرار قبل الاستقرار" أو "الاستقرار منطلق الاستثمار"، ولن يكون الاستقرار أو توقع على الاستقرار بشيك على بياض من أحد. الاستقرار يجب أن يكون مدفوع الثمن، ثمن نماء المغرب، ثمن توحيد الصف، ثمن توحيد الجبهة الداخلية، لأن مغربنا بالقيادة الرشيدة لجلالة الملك أصبح يغبطه البعض ويجسده البعض على نعمة الاستقرار، نعمة الأمن، نعمة توحيد الصف.

فهلموا جميعا أيها الحكومة، نحن معكم لتوحيد الجبهة الداخلية للتقدم، للازدهار. إننا سباقون وكنا سنبقى كذلك في التنمية الاقتصادية، في التوجهات التي سار عليها أجدادنا لستنبط القوة العربية الإسلامية، سيما ونحن نتبوا دائما المقدمة.

قلت ما مآل التزاماتكم أيها الحكومة في شأن تحقيق معدل نمو 5.5% وخفض البطالة إلى 8.5% وغيرها من الالتزامات؟

إننا في الفريق الاستقلالي نتساءل فقط عن التزامات الحكومة، ولم نتساءل بعد عن انتظارات المواطنين، وآمالهم وآلامهم، فتلكم قصة أخرى، عنونها اليأس، الإحباط، الاحتجاجات، هجرة قوارب الموت وهجرة الأدمغة، وعجز الحكومة عن تدبير ومعالجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، ولكم في شعارات الحركات الاحتجاجية وأهازيج الألتراس في الملاعب الرياضية عبر إن كنتم فعلا تعتبرون.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات،

أما فيما يتعلق بالبرنامج الحكومي الذي يستند عليه المشروع، فأقل ما يمكن أن يقال عنه أنه برنامج تجاوزته الأحداث والتطورات، فقد شرعيته ومصداقيته، لاسيما بعد التعديل الحكومي الأخير، ولاسيما بعد أكثر من نقطة نظام أعلن عنها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ودعا من خلالها الحكومة إلى إصلاح ما يمكن إصلاحه، بدءا من إقالة بالجملة لأعضائها ومرورا بمحاولات من جلالتهم المتعددة لتحديد سقف زمني لتنزيل مجموعة من الاستراتيجيات بسبب التأخر غير المبرر في إعدادها وإنجازها، وانتهاء

نحلم، مادامت الحكومة مستمرة في سياساتها الليبرالية غير الاجتماعية، مستمرة في إهدار زمن الإصلاح، ها احنا أعباد الله نتضيعو وقت الإصلاح في الوقت اللي خاصنا نجتمعو الشمل ها احنا مشتتين وتنجيبو تجارب واهية، والمثال نستقيه من مقارنة بسيطة للوضع الاجتماعي للطبقة الفقيرة والمتوسطة، قبل وبعد قرار الحكومة القاضي بتحرير الأسعار.

لقد رحبت الحكومة من قرار تحرير الأسعار ما يقارب 5% من الناتج الداخلي الخام من الميزانية، أي ما بين 45 و50 مليار درهم، فين مشات؟ أرى نتحاسبو غير بالخششيات، ميزانية معمة كنا ننظر من الحكومة أن توجهها لدعم البرامج الاجتماعية وإلى دعم الفقراء وإلى النزول إلى الأطلس المتوسط، حيث تقفل أبواب المواطنين لعدة أيام بحكم تهاطل أو نزول الثلوج، إلى اخترت الأطلس فأماكن أخرى شاسعة تعاني من الفقر المدقع، لكننا فخصنا المشروع سطرًا سطرًا وزنكا زنكا فلم نعثر سوى على مبلغ 18 مليار درهم لدعم هذا البرنامج، إيوا فين مشى الباقي؟ هذا سؤال تنبأوا حريصين، احنا ربحنا 50 مليار وبلايه شفنا 18 مليار، بغينا الباقي فين مشى؟ نقرحو ونصفقو إلى مشى في خدمة الوطن والمواطنين، خاصة ذوي الحاجة.

لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي لازلنا نتساءل عن مصير الاعترافات التي تم توفيرها من الانخفاض المسجل على مستوى نفقات المقاصة وعلى استعمالها الحقيقية، فلا خدمة اجتماعية تحسنت، ولا وضعية اجتماعية للطبقة الفقيرة والمتوسطة تطورت، ولا سيادة القرار الاقتصادي تحسنت، وربما ستعود هذه الحكومة إلى ترديد نفس المبررات باتهامنا بالتهويل والتحجيج بأننا فقط المقاصة لم تمكن تستفيد منها أصلا الفئات الاجتماعية ذات الاستحقاق، مبرر صحيح، إيوا من بعد؟ صحيح المقاصة ما كانتشي غير الطبقة الهشة أو الضعيفة تستفيد منها، وليكن، لنجرب عكس السؤال دبا، من يستفيد الآن من هذه البجوحة المالية ومن قرار التحرير المشوه للأسعار؟ ألا يتعلق الأمر بقلة قليلة من أصحاب النفوذ والامتيازات والاحتكارات في ظل عدم تقنين المنافسة والسوق وعدم تسقيف الأرباح، عكس ما التزمت به الحكومة في برامجها؟

آييه تتقولو لنا دبا، ها احنا قلنا أسيدي ها هي الطبقة الهشة ما استفادتش من هاذ (Le reste) اللي بقى، الباقي ديال 18 المليون والباقي مشى لنا من 50، أسيدي فين هو؟ وما كانت تستفيد الطبقة، ودبا تتستافد؟ هاذ الشي راه يلقى سؤالا مطروح، ومطروح بجدة، وسنحاسبه وسيحاسب كل الفاعلين فيه في الوقت المناسب، عندما يقول الله سبحانه وتعالى: "ووضع الكتاب فترى الجرمين مشفقين مما فيه ويقولون ياويلتنا مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ووجدوا ما عملوا حاضرا، ولا يظلم ربك أحدا"، صدق الله العظيم.

إن الحكومة ومن خلال سياستها الليبرالية استبدلت الدعم الموجه للطبقة المتوسطة والهشة بدعم موجه لذوي النفوذ والامتيازات

توزيع الثروة بما يسهم في تحقيق عدالة اجتماعية وضمان الكرامة للمواطنين والمواطنات.

سبق لنا في 2018 أن زغردنا وطبلنا، وكان يراد إسكات أفواهنا عندما عارضنا المشروع المالي السابق بأنه اجتماعي، فهل فعلا أنه اجتماعي؟ والكل يسمعي اليوم بالله عليكم أين هو وجه الشبه؟ وأين هو المشبه به الآن؟ باش نوصفوه بالاجتماعي خاصنا الصفة أولا ديال التشبيه، هذا ما عندو لا الصفة المشبه به ولا الشبه ولا آلة التشبيه، الاحتجاجات مازالت وازدادت، البطالة مازالت وازدادت، الرشوة مازالت وازدادت، الفساد مازال وازداد، إذن غير البارح وأنا أقول لكم كعارضة وطنية، استقلالية، أن المشروع لم يكن اجتماعيا، وها نحن اليوم نردها، حتى لا يقال أننا نريد الزيادة وأنا نعارض الحكومة من أجل المعارضة، بل قطعنا على أنفسنا - نحن في حزب الاستقلال - أن نقول "أحسن" لمن أحسن، وتلاحظون، تلاحظوننا كيف نبارك ونهنيئ القطاعات أو بعض القطاعات العاملة والمجتهدة، ولا نجد حرجا في ذلك، لأننا نريد التقدم للوطن.

إن نجاح هذه الحكومة، حضرات السادة والسيدات، هو نجاح للمغرب، والمغرب أولى من أي مزايمة سياسية، لكن توزيع الثروة في البلاد هو توزيع ظالم، وبعيد كل البعد عن العدالة وعن العدل كذلك، أزيد من 70% اسمعوني مزيان، أزيد من 70% من الثروة يستحوذ عليها الرأسمال، فيما لا يتعدى نصيب العمال والدخول للعمل والأجراء 30%، دبا الخدام يلاه 30% والرأسال 70%، هنا كنسميها بقول الله سبحانه وتعالى (قسمة زيدي) قوله جل جلاله، هذا راه ما يمكنش، ما يمكنشاي أو بالدارجة كيقولو قسمة بندغل، شي دا الشكيمة شي دا البغل، تبارك الله، هكا غنشجعو الاستثمار، هكا غنشجعو العمل، ولكم في ذلك رأي أيها الحكومة. هي قسمة وتعليق يعفيني من التعليق عما تسميه الحكومة بتوزيع نتائج الحوار الاجتماعي والتي قبلناها جزئيا، مخافة أن يستعمل المال العام في تجديد أسطول السيارات، وتكثيف المكاتب الفارغة لأعضاء الحكومة وللكبار المسؤولين.

ويبقى السؤال المطروح: أين الحكومة من هذا الاختلال الخطير في توزيع الثروة؟ ولماذا تسمح الحكومة باستمرار التغلغل الليبرالي في سياستنا الداخلية، وفي سيادة القرار الوطني التي يبدو أنها تنازلت عنه لصالح إملاءات مؤسسات دولية؟ وهلا ذكرتم الشعب المغربي بأخر تخفيض أو امتياز تم إقراره بخصوص الضريبة على الدخل، في الوقت الذي لم يخل أي مشروع لقانون المالية من امتيازات بالجملة إلى الرأسال ولقائدة الشركات الكبرى، وها هو القوانين عمركم اسمعتو شي زيادة في الأجور؟ شي تخفيض من الضريبة على الدخل؟ في تشجيع الطبقة الوسطى؟ كنسمعو إعفاءات، سير خرج فلوسك وأجي جيب لنا ذيك الشوية وعفا الله عما سلف، غنرجع لهاذ النقطة.

إن البعد الاجتماعي للمشروع هو مجرد أضغاث أحلام، وليتنا نمنا حتى

فحسب، بل تتجاوزه إلى الإرادة السياسية والثقة ومبادئ الحكامة الجيدة وغيرها من الشروط، ولكم في تجربة المخطط الاستعجالي خير مثال، ها الفلوس، واش بالفلوس غنصلحو إلى ما كانتش الإرادة؟ فعلا نأسف أن مرحلة من تعليمنا مرت وتركت كوة ثقبة كبيرة في تعليمنا، كنا نتمنى على الأقل هاذ المخطط الاستعجالي يبني لنا مؤسسات.

إن حوالي 98% من الزيادات التي تدعيها الحكومة مردها إلى ارتفاع اعتمادات التسيير، السيد الوزير، وإلى البدء في تنزيل قانون الإطار بخصوص التربية الوطنية، وتساءل هل المشروع الحالي يضمن ديمقراطية التعليم ويضمن تكافؤ الفرص؟

أما فيما يرتبط بالزيادة المجهرية (microscopique) التي عرفها قطاع الصحة، فهل تحسب للحكومة أن بذلك الزيادة تستطيع تجويد الخدمات الصحية وتحسين الولوج للخدمات الطبية؟ صحيح ها هي الحكومة فرحانا غتزيد فعلا 4000 منصب شغل، ولكن ما عطانتاش أنها غتخرج 2000 منصب شغل للتقاعد، إذن نخصمو راه ما كاينش شي زيادة، نطالب في الفريق الاستقلالي الرفع من المناصب المحدثة في الصحة بالخصوص إلى 5000 منصب مالي لسد الحاجات والاحتياجات للمواطنين.

موجز القول أيها، السيدات والسادة، إن الأرقام التي قدمتها الحكومة بشأن الرفع من الاعتمادات هي أرقام حجاجه وغير صحيحة، تنبني على قدر كبير من المناورات وأن التمويل الحقيقي لقطاع الصحة والتعليم تتحمله مع كامل الأسف الأسر الضعيفة التي لا حول لها ولا قوة والتي تتحمل أكثر من 60% من التكاليف.

أما فيما يرتبط بالتشغيل فحدث ولا حرج، ذلك أن المشروع لم يقدم أية حلول عملية لمعالجة معضلة البطالة المستفحلة في صفوف فئات واسعة. ومن باب التذكير فقد التزمت الحكومة بخفض معدل البطالة إلى 8.5% وبخلق 300 ألف منصب شغل في المتوسط طيلة مدة انتدابها، وهي أهداف لم يصدقها عاقل لحظة عرضها من طبيعة الحال، لحقاش الكل مرتبط بمعدل النمو والناجح الداخل الحام، منين غادي نجيبو احنا هاذ 300 ألف منصب شغل؟ إذن هذا راه شيء ما غاديش نقدر نقول المصطلح بالضبط ولكن غير مقبول.

مازال لي 5 دقائق وسأحاول جرد باختصار أهم النقاط التي كان حزب الاستقلال والفريق الاستقلالي مصرًا على التثبيت بها خاصة التعديلات السيد الوزير، مشكورين قبلتو لنا 4 تعديلات، فرحتو موالين القهاوي، وخفضتو لهم الضريبة على القيمة المضافة من 20 إلى 10 شأنهم شأن باقي المطامع، فهذا شيء جميل.

كنا نأمل تخفيض الضريبة على الدخل بالنسبة للناس اللي تيخلصو الفلوس في القطاع الخاص، هذيك الأموال خاصة للطبقة المتوسطة، بغيناكم تخفضو لنا هذيك الفلوس اللي تيدفعو للمدارس الخصوصية وتقصوها لهم من الضريبة على الدخل.

والاحتكارات وللمؤسسات المالية والبنكية عبر تحرير غير مؤطر للأسعار وعبر إغراق البلاد في المديونية، فهل يستقيم الحديث عن مشروع قانون بضمون اجتماعي؟ إذا قلتو لي إبيه أنا نمشي معكم أسيدي، هل يستقيم الحديث عن مشروع القانون بضمون اجتماعي في ظل استمرار الحكومة في استغلالها السياسي للبرنامج الاجتماعية والانتشاء بتزايد الخدم لحجم المستفيدين من المسجلين في البرامج الاجتماعية دون الاكتراث في الجودة المقدمة وآثارها على حياتهم اليومية؟

هذا يعني أن أعداد الفقراء والمهمشين في بلادنا آخذة في الارتفاع وأن الشغل الشاغل لهذه الحكومة هو توسيع قاعدة المستفيدين، أظن أن المثال الواضح "راميد" وصلنا ل 14 مليون و 400، علينا أن نعتر ولكن مبطننا نعرف أنه راه الهشاشة والضعف وصلت لواحد البعد غير مقبول، يعني ذلك أن الحكومة تواصل الإجهاز على سياسة الدعم والحماية الاجتماعية عبر تقزيمها حجما، وتشويهها مضمونا، واستغلالها انتخابويا.

ما قلناه على الفوارق الاجتماعية يسري أيضا على الاختلالات الكبرى التي يعرفها المجال الترابي يوما عن يوم، بسبب عدم تفعيل الأدوار الجديدة للمؤسسات الترابية والقصور البين في إنجاز البرامج والسياسة التنموية الموجهة إلى العالم القروي الذي يضم الأغلبية المطلقة من فقراء البلاد وأميينها وأغلبية المقصين من الولوج إلى الخدمات العمومية، هذا في الوقت الذي تستمر فيه الحكومة في حرمان ساكنة العالم القروي لدواعي محاسبانية صرفة من الاعتمادات والموارد المخصصة لهم بتخصيص من مؤسسة تشريعية، وهنا لا بد من أن نعرب عن استغرابنا لأن الحكومة لم تقم بصرف سوى ربع الموارد المرصودة إلى صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، سنة 2018 وهذا خطير، خطير باش الحكومة ما تصرفش في حين أن عندنا ذوي الحاجة والأفواه الجائعة الصارخة ليل نهار.

نستغرب أيضا بأن الحكومة ومن خلال مشروع قانون المالي لم تستوعب بعد المفهوم الجديد للجهوية المتقدمة والأدوار التنموية الجديدة للجهات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمشروع ومع كامل الأسف يؤكد لنا حقيقة واضحة، وهي أن الحكومة أضحت تعنتل الأدوار الجديدة للجهات بسبب الاعتمادات المالية الهزيلة التي تحول دون اضطلاعها بوظائفها في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات وبسبب امتناعها عن تفعيل مقتضيات الدستور، ومنها صندوق التأهيل الجماعي المنصوص عليه في الفصل 142 من الدستور.

واسمحو لي في هذا الإطار أن أسألكم باسم الفريق الاستقلالي عن المعايير التي تعتمدها الحكومة في توزيع موارد صندوق التضامن بين الجهات، سؤالي يكفيني.

على صعيد آخر وفيما يرتبط بالدعاية الحكومية لبعض الزيادات التي همت الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم والصحة، فاسمحو لي أن أؤكد لكم أن معالجة الاختلالات التي يعرفها القطاعان لا ترتبط بالعامل المالي

إذا ما احترمناش الوقت غادي نزيدو جلسة خامسة، اليوم عندنا 2 جلسات وغدا 2 جلسات، فعندنا التأخير دبا ديال ساعة ونصف، فرما غادي نكونو مضطرين باش نزيدو جلسة خامسة إما اليوم في الليل أولا غدا في الليل، فهذا تتطلب من السادة الرؤساء باش يحترموا الوقت المخصص لكل فريق.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الصمد مريحي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نجمع اليوم بحمد الله وتوفيقه لمناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة، الذي قدمته الحكومة أمام البرلمان وفقا للأحكام الدستورية، ونغتنم الفرصة لتتقدم من خلالكم بالتهنئة للسيد رئيس الحكومة على نجاحه النوعي في التعديل الحكومي الأخير الذي حمل عدة رسائل إيجابية، وهي فرصة لتقديم التحية أيضا لأحزاب الأغلبية التي يسرت وساهمت في إنجاح هذا التعديل.

السيد الوزير،

نناقش اليوم هذا المشروع ونحن نستحضر الإنجازات الطموحة التي حققها الشباب المغربي مؤخرا في مسابقات دولية، بدول مختلفة وفي مجالات مختلفة، في الطب والابتكار والاختراع والرياضيات والقراءة وتجويد القرآن الكريم، إنجازات تكشف عن النبوغ المغربي، الذي يحتاج إلى العناية والتقدير والتشجيع، وإطلاق عنانه في جو من الثقة والحرية والكرامة. كما لا يفوتنا أن نهنتكم بما حققتته الحكومة بشكل استثنائي وغير مسبوق في مجال ممارسة الأعمال برمج بلادنا لسبع نقط إضافية، وهو ما مكناها من احتلال المرتبة 53 عالميا.

وقبل الخوض في تفاصيل مشروع هذا القانون وما يحمله من مستجدات مهمة وإجراءات اجتماعية واقتصادية جديدة ومعتبرة في اتجاه الاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات، لا بد من التوقف في البداية عند السياق العام الوطني والدولي الذي يناقش في إطاره هذا المشروع.

وفي البداية لابد من الإشادة بما حققتته الدبلوماسية الوطنية، تحت قيادة جلالة الملك، من إنجازات جد هامة، سواء فيما يتعلق بتعزيز حضور المملكة على المستوى الدولي وخاصة في القارة الإفريقية، أو فيما يخص القضية الوطنية الأولى، قضية وحدتنا الترابية، وهو ما يدفعنا لأن نستحضر في هذا الشأن القرار الأخير رقم 2494 لمجلس الأمن الذي يكرس أولوية مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب.

كما أثمرت الجهود المبذولة لتدعيم موقف المغرب على المستوى الدولي زيادة عدد الدول التي أسقطت اعترافها بالكيان الوهمي، ويرجع هذا

كنا نتمنى تشجيع البحث العلمي بخفض الضريبة على الدخل بالنسبة للأساتذة الباحثين ما زدناهمش، أستاذ جامعي ولى تيقري وليداتو صبحو يقبضو أكثر منو، المعيشة ازدادت والوضعية ديالو بقات جامدة. باش نشجعو البحث العلمي وتخفيف الأستاذ خاصنا نزيدوه.

كنا نشجعو الفلاح بتخفيض الضريبة عن التصدير ديال التبن والفصة والميلاص ما يمكش للجفاف في سوس، سوس اليوم اللي كانت تتشغل لنا واحد 600 ألف الجفاف كبل لها يديها وأصبحت اليوم في وضعية مأساوية، حتى الحكومة كتطمس الطموح ديالها، بعد خطاب سيدنا قال أن خط السكك الحديدية خاصو يكون في إطار فائق السرعة في أقرب سرعة، تأتي الحكومة قبله لتقول وراه غادي نديروه من دابا 40 عام. خاص الاستباقية، خاص السرعة، خاص الحكومة تتكون منبتقة من الشعب باش تعرف أشنو هو الاستباقية، والتغلب عن المشاكل.

احنا نتأكدو لكم، السيد الوزير، كنا نأمل فهاذيك الإعفاءات الناس تشكروكم على الناس اللي ما تيلخصوش الضريبة شجعتوهم، احنا ما تنقولوش إلا فقط ولكن كنا نطمح إلى تخفيض من الضريبة على المتقاعدين، خفضنا شوية السقف من 55 ل 60 في المعدل ديال 168 ألف درهم، ولكن تيبقى ناقص، لأن المتقاعد اليوم تيقول "إني احتجتك يا وطني"، عاتبا فيه الصحة ديالو كتدهور، الوضعية الاجتماعية كتدهور، وخصوص الدعم مكافأة له على ما أسداه خلال حياة شبابه الذي أفناها في خدمة هذا الوطن وهذا واجب طبعا لكن (un peu de récompense)، واحد الشوية ديال نعاونوه.

نشكركم السيد الوزير على ما بذلتموه من جهد خلال تواجدكم معنا طيلة هاذ 15 يوم واحنا كنتشاوفو، عبرتم عن كفاءة..

بخصوص المادة 9 - حتى لا أغفل - حزب الاستقلال سيبقى مع المواطنين، ونطالب الحكومة بضمانات واضحة قانونية و بالأ تعطل مصالح المواطنين، كما لا تقبل أن تمس هوية الدولة وممتلكاتها.

هذا موقف حزب الاستقلال من المادة 9 التي أسالت كثيرا من الخبر، وتبقى هاذ المادة خارجة عن وجودها داخل مشروع قانون المالية في إطار ما يسمى بفرسان الموازناتية، هذا أمر سنظل ندافع عنه، قوانين القانون ليكون أسمي قوة تتعامل بها.

شكرا السيد الوزير.

وسأختم كلامي بقوله تعالى: "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس على احترامك للوقت.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية في حدود 28 دقيقة.

والديمقراطية ببلادنا، وهو ما لن يتم إلا بجيادية مؤسسات الدولة إزاء المشهد السياسي والحزبي، ووجود أحزاب سياسية قوية تتبنى مقاربة إصلاحية ومعارضة قوية راشدة، تعكس نبض الشعب، لا أن تكون سببا في انخفاض منسوب الثقة في العمل السياسي ببلادنا، وتعمل كلها بشكل يجعل مصلحة الوطن فوق كل اعتبار وتنظم مساهمتها ضمن الوعاء الوطني المؤطر بالتوابت الدستورية لبلادنا، ممثلة في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية المتعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي، والسعي بشكل جماعي نحو بناء مغرب مستقر معتر بهويته الإسلامية وأصالته التاريخية ومنتشبت بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار.

ونؤكد اليوم على أن ما قطعته بلادنا من خطوات معتبرة في مسلسل البناء الديمقراطي، يضع الأحزاب السياسية وباقي القوى المشاركة في العملية السياسية في امتحان تكريس العمل السياسي النبيل المحترم لقيم ومبادئ الديمقراطية، خاصة على المستوى الداخلي، وتعزيز استقلالية قرارها، وتجديد نخبها على أساس معايير الكفاءة والنزاهة والوطنية والرقى بالخطاب السياسي إلى مستوى انتظارات المواطنين والمواطنات وتجنب الصراعات الحزبية الفارغة والصراع على المساحات.

ولعل من بين الإنجازات الحكومية التي يمكن أن تعزز الثقة في مؤسسات الدولة ومؤسسات الوساطة، الاتفاق الموقع مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين في إطار الحوار الاجتماعي، والذي مكن من تحقيق العديد من المكتسبات لفائدة الموظفين والمستخدمين وأجراء القطاع الخاص، علاوة على إسهامه في تعزيز السلم الاجتماعي والاستقرار في بلادنا، وهو الاستقرار الذي نحن مدعوون، كل من موقعه، إلى الحفاظ عليه والعمل على استدامته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

يأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة في ظل المتغيرات التي جاء بها القانون التنظيمي لقوانين المالية، ومنها بالأساس البرمجة الميزانية لثلاث سنوات، واعتماد مبدأ الصدقية كمبدأ أساسي في تقدير الموارد والنفقات.

لقد سجلنا في هذا الإطار تقليص الحكومة لمدة تقديم قانون التصفية، والالتزام بتقديم الوثائق المصاحبة لمشروع القانون، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل الشفافية كؤشر مهم في إعداد مشروع القانون وإطلاع المواطن على المعطيات الرقمية من خلال ميزانية المواطن وعلى جميع الوثائق الأخرى من خلال البوابة الالكترونية للوزارة.

كما نسجل تقديم معطيات مرتبطة بالمداخيل الجبائية إبان عرض تنفيذ قانون المالية لسنة أشهر الأولى في شهر يوليوز الماضي بطريقة توشح على إضفاء الصدقية، لكنه وفي ظل غياب معطيات جديدة إلى حدود تاريخ

الأمر بالأساس إلى ما أكد عليه جلالة الملك في خطابه الأخير بمناسبة الذكرى 44 للمسيرة الخضراء من "وضوح في مواقفه، بخصوص مغربية الصحراء، وإيمانه بعدالة قضيته، ومشروعية حقوقه" (انتهى كلام جلالة الملك).

ونعتم هذه المناسبة للتبوية بأفراد قواتنا المسلحة الملكية وكل المرابطين على الثغور، لما يقومون به من أدوار نبيلة، وفي الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، كما نحبي جهود رجال ونساء الأمن الوطني والدرك الملكي ومختلف الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية الذين يسهرون بتفان وبقظة على أمن واستقرار هذا الوطن وسلامة المواطنين.

ولا يجب أن ننسى في هذا السياق أن اكتمال الوحدة الوطنية والترابية، يقتضي الاستحضار الدائم لوضعية مدينتي سبتة ومليلية والجزر المجاورة لها، باعتبارها مناطق مغربية محتلة تستلزم من الدبلوماسية الرسمية والموازية وضع مقاربة واضحة لاسترجاعها.

ولا بد من تجديد التأكيد، من جهة أخرى، على مكانة القضية الفلسطينية باعتبارها قضية أمة، تستحق الاهتمام اللازم دفاعا عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس. ونشيد بهذه المناسبة بالمواقف الرسمية المشرفة التي اتخذها المغرب، والهبة الشعبية التي عبرت عن الرفض القاطع لصفقة القرن، كما ندعو إلى مزيد من اليقظة فيما يخص حملات التطبيع التي يقوم بها البعض، وكان آخرها ما وقع في موسم التمور بأرغود، ولا زلنا ننتظر تفاعل وزير الداخلية والفلاحة مع سؤالي وجهناها لها في الموضوع من أجل تحديد الجهة المسؤولة عن هذا الاختراق، كما نستغل الفرصة لإدانة العدوان الغاشم الذي شنه العدو الصهيوني ويشنه على قطاع غزة المحاصر.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يكتسي مشروع قانون المالية الذي تدارسه اليوم ميزة مهمة، كونه يقدم من طرف حكومة معدلة، تم تقليص عدد وزرائها إلى مستوى قياسي يكاد يكون غير مسبوق، وذلك بجمع عدد من القطاعات مع بعضها، سعيا لتحقيق مزيد من الانسجام والفعالية.

كما نستغل هذه المناسبة لنحمد الله عز وجل على نعمة الاستقرار التي تعيشها بلادنا في محيط إقليمي مضطرب، وذلك بفضل حكمة المغاربة، ملكا وحكومة وشعبا، وإيمانهم بأهمية هذا الاستقرار، الذي تعزز به الآمال في قدرة المغرب على إنجاز مزيد من الإصلاحات الحقيقية، مما سيمكن من ربح رهانات السياسة والاقتصادية والاجتماعية، وتجاوز الإكراهات والتحديات الداخلية والخارجية، وهو ما يستوجب في نظرنا في فريق العدالة والتنمية ومعه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، تعزيز الاختيار الديمقراطي وما يرافقه من إصلاحات كبرى، عبر شراكة فعالة بين مختلف الفاعلين الذين يتقاسمون هموم تكريس وتعزيز مسار الإصلاح والتنمية

جعل بلادنا تحتل المرتبة 75 في تقرير "المنتدى الاقتصادي العالمي" حول التنافسية، وتحسن ترتيب المغرب في تقرير ممارسة الأعمال بموقعه في الرتبة 53.

ورغم التباطؤ الحاصل على المستوى العالمي وفي منطقة اليورو، تم تحقيق نسبة نمو 2.9% على المستوى الوطني، وهو ما يمثل ضعف معدل النمو المحقق في منطقة اليورو وفوق معدل النمو العالمي.

كل ذلك لا يعفيانا من الأخذ بعين الاعتبار السياق الوطني بما فيه من تطورات واحتجاجات فتوية وقطاعية ومجالية، ووضعية الفئات الهشة ومحدودة الدخل، بل لا بد من التأمل في المعطيات الاقتصادية الوطنية، نمو اقتصادي مدعوم بشكل رئيسي بالطلب الداخلي، نتيجة توطيد استهلاك الأسر، مع الإشارة إلى أن ارتفاع استهلاك الأسر يأتي في ظل تزايد القروض الممنوحة للأسر، والتي عرفت ارتفاعا ب 9 مليار درهم، ومعه ارتفاع متوسط تحمل دين الأسر.

هذه الوضعية يصاحبها انخفاض في التوفير لدى هذه الأسر، وتوجهها إلى استهلاك المنتجات المنخفضة الثمن، وهو ما سينشط معه الاقتصاد غير المهيكل، كما يؤثر لتراجع الطلب الداخلي مستقبلا بسبب تدني القدرة الشرائية لهذه الشرائح الواسعة من الأسر.

أما بالنسبة للميزان التجاري فقد سجل في يوليوز 2019 عجزا بنسبة 5.2% بسبب ارتفاع الواردات، وهو عجز مستمر ودائم مع التأكيد على أن نصف الواردات تأتي من الدول التي تربطنا معها اتفاقيات التبادل الحر، وهي وضعية غير متكافئة لبلدنا في علاقاته التجارية الخارجية في ظل ضعف تنافسية المقاولات الوطنية والمنشآت الإنتاجية، بالرغم من الإجراءات التشجيعية المسجلة كل سنة في قوانين المالية.

وفي هذا الإطار وتبعا للتوجيهات الملكية، لا يفوتنا أن نؤكد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تروم تعزيز دور القطاع البنكي في تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا التي تشكل 90% من النسيج المقاولاتي، غير أنها لا تساهم سوى بما يقارب 30% من القيمة المضافة، بينما تسجل نفس النسبة كعدل في النسيج المقاولاتي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مع قيمة مضافة تتجاوز 60%، هذه الوضعية تدفعنا لاقتراح إحداث مرصد وطني لمتابعة وقياس أثر التمويل المالي وأثره على الاقتصاد الوطني.

أما بخصوص الاستثمار العمومي، فلا يخفى على أحد الدور الهام والحيوي الذي يضطلع به باعتباره رافعة للاقتصاد الوطني، وأداة للتأهيل الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وفك العزلة عن المناطق النائية صعبة الولوج.

وفي هذا الإطار نسجل في فريق العدالة والتنمية التوجه الإيجابي والإرادي لدى الحكومة في رفع الاعتمادات المخصصة له، حيث ستصل إلى حدود 198 مليار درهم برسم سنة 2020، منها 101.2 مليار درهم

مناقشة مشروع قانون المالية تجعلنا نفتقد للصورة التي من شأنها توضيح مدى بلوغ الأرقام التي تم الالتزام بها من المداخيل والنفقات كتوقعات عرضت في مشروع قانون المالية لسنة 2019.

لأجل ذلك، فإننا نؤكد على ضرورة العمل على تقديم عرض حول تقدم تنفيذ الميزانية السنوية مرفقا مع تقديم مشروع قانون المالية للسنة الموالية.

السيد الرئيس،

إن تبني بلادنا لخيار الانفتاح الاقتصادي يستوجب منا استحضار القضايا والمؤشرات الإقليمية والدولية وأثرها على الاقتصاد الوطني، وتتبع الفرص الاقتصادية والاستثمارية المتاحة واعتماد الوسائل الوقائية من المخاطر والأزمات، وهو ما يجعلنا نتوقف على المؤشرات والمعطيات التالية الجديرة بالمتابعة والتحليل ومنها:

- تزايد التوترات التجارية العالمية في ظل حدة المنافسة والسباق الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين؛
- استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط مما تستمر معه تقلبات أسعار النفط في السوق الدولي؛
- تراجع نسبة النمو العالمي إلى 3%؛
- تباطؤ في نسبة النمو على مستوى الاتحاد الأوروبي ليصل إلى في 1.2%.

إن المعطيات المسجلة "تحديات ومخاطر وفرص" سترخي دون شك بظلالها على الاقتصاد الوطني، لاسيما إذا استحضرنا بعض المؤشرات السلبية للاقتصاد الوطني، وهو ما يستدعي العمل على تجاوزها لتحسين المكتسبات، ومنها على سبيل المثال:

- تفاقم عجز الميزان التجاري بنسبة 5.2% نتيجة ارتفاع الواردات مقابل الصادرات؛
 - تراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج؛
 - ارتفاع النفقات الجارية.
- ومقابل هذه التحديات والإكراهات، فإن الاقتصاد الوطني يمتلك نقاط قوة يمكن الارتكاز عليها في مواجهة التحديات والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، ومن أهمها:

- ارتفاع منحى صادرات القطاع الصناعي؛
- تطور إيجابي لعائدات السياحة؛
- ارتفاع الطلب الداخلي نتيجة توطيد استهلاك الأسر؛
- تسجيل تطور إيجابي للمداخيل الجبائية وغير الجبائية بزيادة تقارب 9 مليار درهم مقارنة مع سنة 2018.

إننا نؤكد على أهمية السياق الدولي وأهمية الالتزام ببعض الضوابط التي تمكن من تحسين المالية العمومية والتوقع ضمن المنظومة الدولية، وهذا ما

- لقد حسم القضاء الدستوري بمقتضى قراره رقم 728 سنة 2008 الأمر، حين عاج علاقة قوانين المالية بالمجالات التشريعية الخارجة عن نطاقها، على أساس اعتبار كل مقتضيات الخارجة عن نطاق تحسين الشروط المتعلقة بتحصيل المداخل تعتبر لا دستورية وخارجة عن نطاق اختصاص القانون، واعتبر بذلك أحكاما ضمن المادة 8 من قانون المالية لسنة 2009 متعلقة بإحداث مسطرة خاصة لتحصيل الغرامات بشأن المخالفات في مجال السير والجولان خارجة عن نطاق اختصاص القانون المالي.

- إن قواعد تنفيذ الأحكام القضائية منصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، والتي تحدد طرق التنفيذ بما فيها كفاءات إيقاف وتأجيل التنفيذ وتقديم الضمانات والكفالات والبت في الصعوبات، وغير ذلك من الإجراءات المتروكة لتدبيرها لقاضي التنفيذ بواسطة قرارات وأوامر قضائية تسهل وتوفر كل الضمانات للتنفيذ الملائم للأحكام.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

إن الأرقام والمؤشرات تؤكد الطابع الاجتماعي لمشروع قانون المالية، انسجاما مع الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي، لاسيما ما يتعلق بتطوير النهوض بالتشغيل وتعزيز التنمية البشرية والتناكس الاجتماعي والمجالي، حيث تم تخصيص 91 مليار درهم لتنفيذ القانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتخصيص ما يناهز 18 مليار درهم لتقليص الفوارق، و 26 مليار درهم لدعم القدرة الشرائية للفئات الهشة والطبقة المتوسطة بالإضافة إلى دعم ومواصلة تفعيل مخطط الصحة 2025.

إن الهدف الأساس من تقوية الاقتصاد الوطني هو إحداث فرص شغل وتمويل سياسات اجتماعية إرادية تسهم في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتسعى للتجاوب مع انتظارات المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

وفي هذا الإطار إطار لابد من الانتباه إلى ما تعرفه بلدنا في الآونة الأخيرة من قلق مجتمعي صامت تارة وناطق تارة أخرى، ومن تجلياته تناهي عدد من الظواهر المقلقة من قبيل تنظيم وقفات احتجاجية من طرف بعض الفئات المجتمعية والمهنية، قاسمها المشترك التعبير عن الاستياء من ضعف أثر التنمية، بالإضافة إلى ظاهرة هجرة الكفاءات و الهجرة السرية التي أصبحت مستشرية في صفوف الشباب وما ينتج عنها من مآسي وفواجع نتيجة غرق البعض في طريق الهجرة، وكذا مظاهر الاستياء العام المعبر عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والأغاني الشبابية وفي الملاعب الرياضية، التي أضحت تنحو منحى تبخيس عمل المؤسسات الوطنية والسياسية والنقابية على حد سواء، مما يدعونا جميعا إلى حسن التقاط الإشارات والانتباه والتصرف بما تقتضيه اللحظة التاريخية من مسؤولية

بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية، و 77 مليار درهم بالنسبة للميزانية العامة و 19 مليار درهم فيما يخص الجماعات الترابية.

ومن جهة أخرى، لابد من الإشارة في هذا الصدد إلى المقاربة المعتمدة من طرف الحكومة لتحسين فعالية نفقات الاستثمار العمومي وتجاوز ضعف القدرة التنفيذية للمشاريع الاستثمارية برسم القانون المالي 2019 من خلال تعميم إنجاز دراسات لتقييم أثرها الاجتماعي والاقتصادي

إلا أنه وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، فإن أثر ذلك على النمو الاقتصادي لازال محدودا بسبب ضعف مردودية الاستثمار العمومي ونجاعته، كما يسجل ارتباطا بذلك صعوبات الولوج إلى العقار لانجاز المشاريع الجديدة بالنسبة للمستثمرين الجدد، في الوقت الذي توجد فيه مساحات غير مستعملة بمناطق صناعية عدة، لم تتخذ بشأنها القرارات اللازمة لاسترجاعها وإعادة تفويتها.

كما نود في إطار توفير المعطيات المرتبطة بالاستثمارات أن تعمل الحكومة على تقديم معطيات عن المشاريع المنجزة بدعم من الحكومة، وأن لا يتم الاكتفاء في الوثيقة المقدمة ضمن وثائق مشروع قانون المالية على أرقام وإحصاءات عامة، بل لابد من توفير معطيات توضح مآل ونتيجة التفويت الذي يقع في السنوات السابقة ومدى التزام المستثمرين بإطلاق المشاريع وتنفيذ الالتزامات وخلق فرص الشغل.

ولا يفوتنا التنبيه إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تشجع على توجه الاستثمار الأجنبي للمناطق البعيدة بما من شأنه إحداث توازن في التنمية بين مختلف المناطق ببلادنا.

أما عن المقتضيات التي جاء بها المشروع والمتعلقة بنفقات تنفيذ الأحكام القضائية ضد الدولة والجماعات الترابية، والمثلة في المادة 9 التي صوتنا عليها بالامتناع، فإننا نؤكد بشأنها على ما يلي:

إن القراءة الموضوعية لهذه المادة لن تستقيم بدون استحضار أهم خصائص القاعدة القانونية باعتبارها قاعدة عامة ومجردة، وهو ما يعني أن المشرع يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الآثار القانونية المترتبة عن هذه الخطوة. لقد استندنا في تأكيدنا على ضرورة تعديل هذه المادة إلى جملة من الاعتبارات والحجيات والمبررات، نعد أهمها:

- نص الفصل 75 من الدستور على أن قانون المالية يصدر "بالنصوت من قبل البرلمان، وذلك طبق الشروط المنصوص عليها في قانون تنظيمي". واحتراما لهذه القاعدة يتعين التذكير بمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي لقوانين المالية التي تنص على أنه: "لا يمكن أن تتضمن قوانين المالية إلا أحكاما تتعلق بالموارد والتكاليف وتهدف إلى تحسين الشروط المتعلقة بتحصيل المداخل ومراقبة استعمال الأموال العمومية".

وبالرجوع إلى المادة 9، فإنها ترمي إلى إحداث مسطرة خاصة لتنفيذ الأحكام القضائية، الشيء الذي لا يدخل ضمن الاختصاص الحصري للقانون المالي.

المستشارين، وهو القانون الذي من شأنه إضفاء الكثير من الشفافية والحكمة على تدبير القطاع التعاضدي وضمان عدم تكرار الاختلالات التي شابت تدبير عدد من التعاضديات، والحكومة مسؤولة على تتبع هذه المسؤوليات، وهو ما يدفعنا إلى المطالبة بإجراء عمليات رقابة وافتتاح تهم جميع التعاضديات حسب حجمها لتجنب أي انزلاقات مستقبلا.

أما عن التغطية الاجتماعية، فإن هذا المحور المهم يحتاج إلى اليقظة الفصوى والحذر من كل المخاطر التي تهدده، فإصلاح أنظمة التقاعد بات يحتاج إلى المرور إلى إصلاح يفضي إلى إرساء قطب عمومي لتفادي إصلاحات مقياسية جديدة على مستوى الصندوق المغربي للتقاعد.

وفما يتعلق بالشغل والإدماج المهني والبطالة، فإننا نوه بالنتائج المحققة على مستوى التشغيل، مع استمرار خلق فرص الشغل في إطار مخطط التسريع الصناعي في أفق تحقيق 400.000 منصب سنة 2020، ناهيك عن إحداث حوالي 140.000 منصب شغل بالقطاع العمومي خلال الولاية الحكومية الحالية، وهو ما ساهم في تقليص نسبة البطالة، إلى 8.1%.

كما نتمن تخصيص 200 منصب في مشروع قانون المالية الحالي للأشخاص في وضعية إعاقة حاملي الشهادات العليا.

أما عن تقليص الفوارق الاجتماعية، نتمن في هذا الصدد الزيادة المطردة في الاعتمادات المالية المرصودة لعدد من البرامج التي تروم تقليص الفوارق، وهو ما من شأنه الزيادة في عدد المستفيدين من هاته البرامج وتجويد خدماتها، حيث خصصت الحكومة هذه السنة 18 مليار درهم لمجموع البرامج ذات الصلة، تتوزع على تقليص الفوارق الاجتماعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج دعم المدرس "تيسير" ومنح التعليم العالي وبرنامج راميد والمساعدة المباشرة للنساء الأرامل وغيرها من البرامج.

وسيطل التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة هو ضمان وصول هذه البرامج للفئات المعنية بها وتجويدها، وسنظل ندعو إلى التسريع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد، الذي سيمكن من استهداف الفئات المعنية بهاته البرامج.

أما عن صندوق المقاصة، فقد سجل مشروع قانون مبلغا حدد في 14.6 مليار درهم عوض 13.6 مليار درهم التي تم تحديدها في عرض توجهات مشروع قانون المالية في شهر يوليوز الماضي، أي بزيادة مليار درهم، الشيء الذي يدفعنا إلى التأكيد أن الحاجة أصبحت ملحة إلى اعتماد دعم مباشر للفئات الهشة والضعيفة ومحدودة الدخل، حتى نكون فعلا أمام دعم من ميزانية الدولة لهذه الفئات عوض الميزانية المخصصة لصندوق المقاصة.

وفي الحوار الاجتماعي والموارد البشرية، فإننا نؤكد، السيد الوزير، وأتم نشرفون على قطاع الوظيفة العمومية، أن نستهل تدخلنا في المحور بالحوار الاجتماعي والتزامات الحكومة المضمنة في اتفاق 25 أبريل 2019 ومنها:

تاريخية جسيمة على الجميع.

أما فيما يتعلق بقطاع التربية والتكوين والبحث العلمي، فنظرا للمكانة التي يحظى بها قطاع التربية والتكوين باعتباره قطاعا منتجا ذو طبيعة اجتماعية، فقد تضمن مشروع قانون للسنة المقبلة مجموعة من الإجراءات والتدابير المهمة لتزليل مقتضيات القانون الإطار، كما تضمن أيضا مجموعة من الأهداف التي من شأنها الرفع من النتائج الإيجابية بهذا القطاع بما ينعكس على جودة التعليم.

غير أنه ينبغي ألا يجب عنا كل ذلك السعي لبلوغ الأهداف الإستراتيجية، الانتباه لبعض الاشكالات والمعوقات التي قد تتسبب في عرقلة الإصلاح المنشود، وفي هذا السياق ندعو في إطار التعاون والتكامل بين المؤسسات إلى إيجاد صيغة مشتركة للتقييم المستمر لمراحل تنزيل هذا الإصلاح.

وفما يتعلق بالقطاع الصحي، فقد حظي بدوره خلال الولاية الحكومية الماضية والحالية باهتمام كبير يتجلى بوضوح في الاعتمادات المهمة المرصودة لهذا القطاع، حيث ستبلغ السنة المقبلة 18.6 مليار درهم، مع إحداث 4000 منصب شغل بهدف توسيع العرض الصحي وتعزيز البنية التحتية والرفع من الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الاستشفائية، وتعزيز الخدمات الصحية الموجهة للعالم القروي وتوسيع وتأهيل المستعجلات الطبية.

غير أنه بالرغم من الجهود المبذول، فإن تصنيف المغرب في مؤشر الصحة العالمي لازال متدنيا، كما أن المعطيات تكشف عن التفاوت الكبير المسجل بين الجهات وبين الوسطين الحضري والقروي، حيث تتركز معظم البنيات الاستشفائية بمحور القنيطرة الجديدة والموارد البشرية بنسبة أزيد من 50% من الأطر العاملة في القطاع، فضلا عن استمرار الإشكالات المرتبطة بوضعية الموارد البشرية الصحية ومعاونة فئات واسعة منهم.

أما في الحماية الاجتماعية، فإننا نستهل هذا المحور بالتغطية الصحية، حيث نغتنم الفرصة لتهنئة منخرطات ومنخرطي التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بإنهاء عهد السببية والفوضى داخل هذه التعاضدية، إثر القرار الشجاع المشترك للسيد وزير الاقتصاد والمالية والسيد وزير الشغل والإدماج المهني السابق والقاضي بحل التعاضدية وإسناد إدارتها لمتصرفين.

كما لا يفوتنا التوقف عند الجهود المقدر للسيد وزير الشغل والإدماج المهني السابق والذي بصم على حصيلة متميزة خلال مرحلة انتدابه، خصوصا ما يتعلق بتعزيز الحماية الاجتماعية لغير الأجراء والمستقلين والمهنيين.

كما نوه بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي لتدارك الاختلالات والصعوبات التي كانت تواجه الصندوق الوطني لمنظآت الاحتياط الاجتماعي (CNOPS)، والذي سيمكن من تعزيز مبادئ الشفافية والحكمة في التسيير والحفاظ على التوازنات المالية للصندوق.

وفي هذا الإطار نحدد الدعوة إلى برجة مشروع القانون المتعلق بمدونة التعاضد قصد دراسته والمصادقة عليه في إطار القراءة الثانية بمجلس

شكرا السيد المستشار.

آخر متدخل في هذه الجلسة رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أما الحضور الكريم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، لأعرض على أنظاركم الخطوط العريضة لمنظورنا لمشروع هذا القانون الهام الذي يشكل المحك الحقيقي لاختبار السياسات العمومية والاختيارات المسطرة في البرنامج الحكومي.

واسمحوا لي في البداية أن أسجل بعض الملاحظات المنهجية ذات الصلة بهذا المشروع:

أولا، رغم المجهود المبذول لملاءمة هذا المشروع مع الصيغة الجديدة للهيكلة الحكومية، إلا أنه يضل مؤطرا بالصيغة الحكومية السابقة، ولم يستطع لظروف موضوعية، مواكبة خيار القطبية المعتمدة في بناء الحكومة الجديدة، قطبية تتطلع في الفريق الحركي إلى ترجمتها إداريا وماليا عبر تجميع فعلي للقطاعات المشكلة للأقطاب الحكومية، بغية خلق الانسجام بين صناعة القرار الإداري واتخاذ القرار السياسي.

ثانيا، نعتقد جازمين، بعد ما يقرب خمسة سنوات على صدور القانون التنظيمي للمالية، أن تجديد بنية القانون المالي أضحي مطلباً أساسياً، من خلال تجاوز شكل وطبيعة هذه الوثيقة المالية التي يعود عمرها إلى منتصف التسعينات، والتحول نحو ميزانية النتائج، وتوطين المشاريع بأجال محددة للإنجاز، وإرفاق المشروع ببيان عن نفقات ومنجزات السنة السابقة بدل انتظار قوانين التصفية، وهي تدابير من شأنها تسهيل دور البرلمان في دراسة وتعديل الميزانية مسجلين تطلعا كذلك إلى الإجهاد لتمكين المؤسسة التشريعية، من حقها في تعديل الميزانيات القطاعية في اللجن الدائمة، بذل حصر هذا الاختصاص في الشق الضريبي والموازناتي، حتى لا تظل أشغال هذه اللجن مجرد فضاء لمناقشات عامة دون أدنى تأثير على مسار البرامج والاختيارات القطاعية.

ثالثا، تطلعا كذلك، في الفريق الحركي، كبير إلى أن يخرط المشروع الحالي في التأسيس لورش النموذج التنموي الجديد الذي رسم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله معاملة الكبرى، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمحالية، وهو ما يتطلب الانتقال إلى سياسة مالية تنتج الثروة بدل الاكتفاء فقط بمنطق توزيعها، على قلتها أصلا، سياسة مالية نريدها

- إحداث درجة جديدة للفئات الدنيا" مساعدين إداريين ومساعدين تقنيين وفئات أخرى في وضعيات مماثلة"، وهي الفئات التي لا يتعدى أجرها 4000 درهم وتتوفر على الشروط القانونية للترقية، غير أنها محرومة من الترقية بسبب عدم وجود درجة جديدة يلجون إليها وظلوا في درجتهم لسنوات عديدة، لذلك فإننا نؤكد على ضرورة أن تعمل الحكومة على رفع الظلم عن هذه الفئة وجعل هذا الالتزام أولى الأولويات. وأن تعمل الحكومة أيضا على:

* متابعة استفادة إجراء القطاع الخاص من الزيادة في الحد الأدنى للأجر وضمان حقوقهم وتغطيتهم الاجتماعية؛

* مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بما يتماشى مع المستجدات التي تعرفها الإدارات العمومية؛

* مراجعة منظومة الأجور وهو التزام ورد في اتفاق 26 أبريل 2011، وحدود الساعة لم يتم فتح هذا الورش الذي يعد فرصة حقيقية لترشيد النفقات ومراجعة العديد من الوضعيات والتعويضات.

ولا يفوتني الوقوف على الحركة الاحتجاجية الفتوية والقطاعية والتي أصبح معها بعض المتابعين يعلقون على النتائج المتواضعة التي نسجلها في الاستجابة وانخراط المأجورين فيها، لنؤكد لكم باسم فريق العدالة والتنمية والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن نسبة الانخراط في الإضرابات تشكل نقطة نظام وجب الانتباه إليها ودافع أساسي لأجل العمل على استرجاع ثقة الوسطاء الاجتماعيين ممثلة في المركزيات النقابية ودعمها ومساندتها والعمل على إخراج قانون يوظف العمل النقابي ويوضح حق ممارسة العمل وصون الحرية في الانتماء النقابي، ويضفي مزيدا من الشفافية على علاقات الشغل وعلى الممارسة النقابية.

أما على مستوى السكن فإن الأمر يستوجب تحسين شروط الاستفادة من العرض السكني وتطوير المنتج الذي يدخل في خانة السكن الاجتماعي والسكن الاقتصادي.

وعلى سبيل الختم، فإننا في فريق العدالة والتنمية ومعه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر أن بلادنا بالرغم من التحديات المحيطة بها داخليا وخارجيا قادرة على تجاوزها، وكسب رهانات التنمية والازدهار، وتأكيد تموقعها في المحيط الإقليمي والقاري والدولي، بفضل ما تملكه من طاقات وإمكانات، وإرث ثقافي وحضاري، وتحتاج في سبيل ذلك إلى بناء الثقة بين مكوناتها، والثقة في إمكاناتها، وتدقيق اختياراتنا الاقتصادية، ومواصلة التصدي لكل مظاهر الرعب والفساد، وتكريس الديمقراطية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمحالية، وتعزيز ثقة المواطن في السياسة وفي مؤسسات بلده بما يضمن التعبئة الجماعية المطلوبة لهضة كل شعب وأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

من باب الواقعية والموضوعية لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نسجل بإيجاب المجهود المبذول لإعطاء مشروع القانون المالي، المعروض على أظنارنا، مضمونا اجتماعيا ملموسا، وكذا الخطوات المتخذة لدعم المقاولات الوطنية بمختلف أصنافها، ودعم الاستثمارات العمومية، واتخاذ مبادرات لخلق فرص جديدة للشغل، رغم الإكراهات المحيطة بالاقتصاد الوطني هجوما ودوليا، في ظل سوق عالمية مطبوعة بالتحويلات والصراعات والانكماش، فضلا عن خيار الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية وملاءمتها مع الرهان الملزم لضمان التوازنات الاجتماعية، وتلكم معادلة صعبة لا يمكن إلا أن تفرز نسبا محدودة للنمو والعجز والتضخم، لا يمكن في ظلها إلا العمل على بناء أسلوب جديد للحكامة يتقن الاستثمار الإيجابي في الندرة، والاجتهاد في صياغة بدائل لتنوع الموارد بعيدا طبعاً عن جيوب المواطنين.

السيد الرئيس،

ولأن المقاولات بمختلف أصنافها هي الرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستثمار هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني والضمن لفرص الشغل، فإننا نسجل إيجاباً تركيز مشروع قانون المالية لسنة 2020 في أهدافه على دعمها بإجراءات تحفيزية، بالرغم من قناعتنا أنها غير كافية، اعتباراً لحجم الإشكالات والصعوبات التي تعاني منها، لذا نقتراح لإنعاش المقاولات بمختلف أصنافها تخفيف الضغط الضريبي المفروض عليها، وتوسيع الوعاء الضريبي، كسبيل أنجع لتنمية الموارد الجبائية، وتبسيط المساطر الإدارية، وتنفيذ الأحكام القضائية الحائزة لقوة الشيء المقضي به، الصادرة ضد الدولة.

وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة التفكير وتوسيع النقاش حول هذا الموضوع، بما يضمن حقوق المتقاضين، وخاصة المقاولات مع الحرص على استمرارية المرافق العمومية، وذلك من خلال مراجعة جذرية لمدونة الضرائب ومدونة تحصيل الديون، والمسطرة المدنية، كإطار قانوني يعالج معضلة الحجز على ممتلكات الدولة، وكذلك حماية المقاولات والمواطن من الاقتطاع من المنبع، تطلعا كذلك، السيد الوزير، إلى وضع جدولة زمنية معقولة ومضبوطة لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية قبل 31 دجنبر 2019، على شاكلة المجهود المبذول في استرجاع القيمة المضافة.

انتظارنا كذلك، السيد الوزير، إلى مجهود أكبر لأداء مستحقات المقاولات التي أنهت أشغالها حماية لها من الإفلاس، إلى جانب اتخاذ تدابير للتنزيل الفعلي لنسبة الأفضلية الممنوحة للمقاولات المتوسطة والصغرى، وحرص سندات الطلب (les bons de commande) عليها.

كما نجد مطلبنا بضرورة العودة إلى (zoning) من خلال مراعاة الخصاص الجهوي في تحديد نسبة الضرائب على الشركات، ومراعاة البعد المجالي في تحديدها، بغية إنصاف الجهات المتضررة من السياسات العمومية المتمركزة في جهات بعينها، وجذب الاستثمار نحو الجهات المحرومة.

منتجة لمصادر وموارد جديدة، بحكامة مالية واقتصادية لا تقف فقط عند تغيير المعادلات الجبائية.

السيد الرئيس،

لا يمكننا في الفريق الحركي، ومن منطلق فكر الحركة الشعبية وقناعاتها الراسخة على مدى 60 سنة، إلا أن نسجل اعتزازنا بما تنعم به بلادنا من أمن واستقرار، وتعزيز للبناء المؤسساتي، والرصيد الحقوقي، وترجمة متدرجة للمغرب الدستوري الجديد، والنجاحات الدبلوماسية المتلاحقة في مختلف المحافل الدولية والقارية، والتي مكنت بلادنا بقيادة ملكية حكيمة من تحصيل مكائنه ككثير من إستراتيجي في العالم الجديد، وبناء نموذج مغربي متميز إقليمياً وهجوماً ودولياً في مختلف المجالات سياسياً وحقوقياً، إقتصادياً واجتماعياً ومجالياً، نموذج مغربي لا يخفي أعطابه بالمساحيق ولكن له إرادة قوية لصناعة البديل وتصحيح المسار، في إطار مغرب المؤسسات، مغرب يتجه باختياراته الإستراتيجية نحو فتح مزيد من أبواب النمو الاقتصادي، وإقرار العدالة المالية والاجتماعية، وترسيخ دوره في صناعة المستقبل الإفريقي، وفي حوار شمال - جنوب، وفي مد جسور التعاون والتكامل بين ضفتي المتوسط، فضلا عن ريادته غير المسبوقة في مناهضة الإرهاب والتطرف، والانتصار للسلام والأمن والوحدة في المنطقة المغاربية كمنكثل إقتصادي كبير توحد اللغات والتاريخ ووحدة المصير.

وفي هذا السياق نتطلع إلى أن تكون التحويلات التي تعرفها منطقة الإتحاد المغاربي فرصة لجنوح خصوم وحدتنا الترابية نحو سبيل الحكمة والتعقل، ووقف مناوراتهم التي تحول دون إنهاء النزاع المفتعل حول مغربية أقاليمنا الجنوبية الراسخة برباط البيعة المقدس والتاريخ والطبيعة، خاصة في ظل المقترح المغربي القاضي بإقامة حكم ذاتي في ظل سيادة المملكة المغربية، وفي ظل الجهوية الموسعة المبنية على وحدة الوطن والتراب، والذي يعتبر حلاً لا محيد عنه، ومرحب به في مختلف المؤسسات القارية والدولية، وفي صدارتها الأمم المتحدة المخولة حصرياً لفض هذا النزاع المصطنع، المعرقل لحلم الوحدة المغاربية، وتخفيف المنطقة من إحدى منابع الإرهاب المندسة وراء كيان وهمي بتندوف لا مستقبل له، إلا خدمة أجنداث أعداء السلم والأمن وحقوق الإنسان، والمتاجرة بمصير آلاف المحتجزين الأبرياء.

ومهذه المناسبة لا يسعنا، السيد الرئيس، إلا أن نتقدم مجدداً بتحيةة تقدير وإكبار إلى القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والوقاية المدنية، والقوات المساعدة، وكافة مسؤولي وأطر الإدارة الترابية، على تضحياتهم الجسام، كل من موقعه، لصيانة حدود بلادنا وتحصين استقرارها، وحفض أمن الوطن والمواطنين تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

يشكل إصلاح نظام الجبايات المحلية أداة مهمة لتمويل خزينة الجماعات الترابية، ودعامة أساسية لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة، ومن هذا المنطلق ندعو الحكومة إلى إصلاح نظام الجبايات المحلية، عبر تفعيل وأجراً مختلف التوصيات المنبثقة عن المناظرات الوطنية الثلاث حول الجبايات، خصوصا أمام محدودية النظام الحالي الذي يشكل عائقا أمام التنمية المحلية والجهوية.

وفي هذا السياق، ونحن على أقل من سنتين على إنتهاء ولاية الجماعات الترابية، فالحكومة ملزمة بالتعجيل برفع يدها عن الاختصاصات الذاتية للجهات، والتعبير عن إرادة فعلية لدى الفاعلين الحكومية المركزيين من خلال تفعيل ميثاق اللاتركيز الإداري، وتنزيل اتفاقيات الشركة الموقعة بين الوزارات والجماعات الترابية، فإلى حد الآن وبكل موضوعية، لا نلمس إلا حضور وزارة الداخلية مركزيا وهجوما ومحليا من خلال مواكبتها لورش الجهوية المتقدمة، مسجلين مطلبنا الدائم بضرورة مراجعة معايير توزيع الميزانيات على الجهات وباقي الجماعات الترابية، باعتماد معيار الخصاص التنموي ومؤشر الخصاص في البنيات التحتية والهشاشة الاجتماعية، ووضع مخطط تنموي متكامل للنهوض بالعالم القروي، إلى جانب تعميم خيار التوظيف العمومي الجهوي ليشمل مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

السيد الرئيس،

اعتبارا لأهمية القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد الوطني، فقد أضحي إصلاح هذا النظام مطلبا آنيا ومستعجلا، للانخراط في عملية التنمية ودعم الاستثمار، والتحول إلى مؤسسات مالية مواطنة، من خلال تقديم تحفيزات تمويلية للشباب في إطار مجهودات الدولة لتوفير فرص التشغيل الذاتي، والانفتاح أكثر على المقاولات الذاتية، وتمويل المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، تفعيلا للخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، متطلعين إلى إنصاف الجهات التي طالها الحيف التنموي منذ عقود في تفعيل هذا البرنامج النوعي والذي خصص له 6 مليار درهم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في مجال السياسة الاجتماعية، نؤكد أن مشروع قانون المالية جاء بلمسة اجتماعية رغم حجم الخصاص، من أهم مرتكزاتها تقليص التفاوتات بين الفئات والمجالات، إذ تم الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة للقطاعات الاجتماعية، خاصة قطاعات التعليم والصحة، إلى جانب دعم برامج تقليص الفوارق المالية والاجتماعية، وفي هذا الإطار نبه الحكومة إلى ضرورة تحسين منظومة الاستهداف، اعتمادا على معياري مؤشر التنمية ونسب الخصاص، والإسراع في إخراج السجل الاجتماعي الموحد، والانتقال من ثقافة التماسك الاجتماعي إلى منطق التنمية والإنصاف الاجتماعي والحالي.

السيد الرئيس،

على مستوى قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، تعتبر المصادقة على قانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي، لحظة مفصلية وتاريخية لإعادة الاعتبار لقطاع عانى ولا زال يعاني من اختلالات متراكمة على جميع المستويات، وفي نفس السياق، نتمنى ونشيد بكل الخطوات المتخذة لتنزيل هذا القانون الإستراتيجي الذي جاء ليضمن إستمرارية أورش إصلاح المنظومة، متطلعين إلى مخطط للتعليم بالوسط القروي، وتوسيع رهان المدارس الجماعية.

وفي مجال التكوين المهني، تتفاعل إيجابا مع مؤشرات تطور هذا القطاع الواعد، سواء على مستوى تحسين الطاقة الاستيعابية لمؤسساته، أو على مستوى البرامج والأورش الجديدة الواردة في خارطة الطريق المتعلقة بتأهيل وتطوير التكوين المهني، المقدمة السنة الماضية أمام أنظار جلالة الملك نصره الله، ولا تفوتنا الفرصة في هذا الإطار دون التنويه بورش مدن المهن والكفاءات التي ستفتح آفاقا جديدة لتشغيل الشباب وتنويع عرض التكوين المهني، إذ نعوّل عليها لضمان الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي.

أما بالنسبة للبحث العلمي، فطالما طالبنا في الفريق الحركي بإرساء سياسة واضحة المعالم لتطوره، وكذلك الرفع من الميزانية المخصصة له والتي لا تزال دون الطموحات.

تطلعنا كذلك السيد الوزير إلى تعميم الجامعات على باقي الجهات، خاصة جهات الأقاليم الجنوبية، ووجهة درعة تافيلالت، واستكمال المجهود الجبار المبذول لتعميم المنحة الجامعية على ضوء مراجعة المرسوم ذي الصلة بمعايير المتجاوزة.

السيد الرئيس،

إن تشخيص واقع الصحة بالمغرب لا يحتاج إلى جهد لإبراز اختلالاته، فقد تطرقنا لها مرارا في أسئلتنا الشفهية وفي مداخلتنا، لكن ننتهز هذه الفرصة للمطالبة بإرساء مخطط للنهوض بالقطاع في العالم القروي الذي يعاني الهشاشة والفقر والحرمان.

وفي نفس الإطار نتمنى تخصيص 1.7 مليار درهم لفائدة المساعدة الطبية راميد، لكن نجد التأكيد على ضرورة إصلاح اختلالاته، وخاصة مسألة جعل بطاقة الرמיד كبطاقة التعريف الوطنية صالحة للعلاج بمختلف مستشفيات المملكة، وأملنا يبقى معلقا على مخطط الصحة 2025 لتجاوز مختلف الاختلالات التي يعرفها القطاع.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في إطار تعزيز رصيدنا الحضاري والثقافي الغني، صادقنا كبرلمان على قانونين من الأهمية بما كان، وهما القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والقانون التنظيمي المتعلق بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، إلا أن هذين القانونين لم تواكبهما الحكومة، بإجراءات مالية وعملية لأجرائها وتنزيلها، لذا نقترح في الفريق الحركي

إحداث حساب خصوصي يتعلق بتنشيط الطابع الرسمي للأمازيغية.

السيد الرئيس،

تلكم بعض ملاحظتنا واقتراحاتنا حول مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2020، في حين سنحتفظ بباقي الاقتراحات والملاحظات، لندرجها في المداخلات القطاعية في الجزء الثاني من هذه المناقشة العامة. وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وايده. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

قبل أن نرفع الجلسة غير باش نذكركم في الساعة الثالثة بالضبط غادي تنطلق الجلسة المسائية.

رفعت الجلسة.